مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

الجلسة **٥٧٩٦**

الاثنين، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سباتافورا/السيد مانتوفاني	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد روغاتشيف
	إندونيسيا	السيد كليب
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيد تشافيس
	جنوب أفريقيا	السيد ماكونغو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيدة تشن بيجي
	غانا	السيد تاشي – منسون
	فرنسا	السيد رينييه
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد أوكيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ويلسون

جدول الأعمال

المحكمـة الدوليـة لمحاكمـة الأشـخاص المـسؤولين عـن الانتـهاكات الجـسيمة للقـانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

07-63370 (A)

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2007/663)

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2007/676)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة التي ارتكبت في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2007/663)

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة التي ارتكبت في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2007/676)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي رواندا وصربيا وكرواتيا، يطلبون فيها دعوهم إلى المشاركة في النظر في بند جدول أعمال المجلس. وعملا بالممارسة المعتادة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في النظر في البند المذكور، من دون أن يحق لهم التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل ممثلو الدول المذكورة أعلاه المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): عملا بالتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت، إلى القاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١؛ والقاضي دنيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة التي ارتُكبت في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛ والسيدة كارلا دل بونتي، المدعية العامة في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

قد تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في بند جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أمام أعضاء المجلس وثيقتان معروضتان، هما S/2007/469، التي تتضمن مذكرة من الأمين العام، مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، يحيل بها التقرير السنوي الرابع عشر للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ و S/2007/502، التي تتضمن مذكرة من الأمين العام، مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، يحيل بها التقرير السنوي الثاني عشر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

أود توجيه أنظار الأعضاء إلى الوثيقة S/2007/663، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، موجهة من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والوثيقة S/2007/767، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، موجهة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية، يقدمها رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورئيس المحكمة الجنائية لرواندا والمدعيان العامان في المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا.

أعطي الكلمة الآن للقاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

القاضي بوكار (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أقدم إلى مجلس الأمن التقرير الثامن لرئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤). سأعرض أيضا، في بياني اليوم، تقييما للعمل الذي لم يُنجز بعد، على ضوء التحديات المتواصلة أمام تأدية المحكمة الدولية ولايتها التاريخية، وعلى ضوء التطورات التي استجدت منذ تقديم التقرير.

وقبل استعراض أنشطة المحكمة في الأشهر الستة الماضية، اسمح لي، سيدي الرئيس، أن أشكركم شخصيا، لما أبدته دولتكم ودولتي، إيطاليا، من دعم لا يكل لعمل المحكمة الدولية الهام. ويتسم دعم إيطاليا، شأنه شأن دعم الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، بأهمية بالغة لضمان استدامة إرث المحكمة المتمثل في إنجازاها الفريدة من نوعها.

وستترك المحكمة إرثا في منتهى الثراء والأهمية للهيئات القضائية الجنائية الدولية، حاليا أو في المستقبل، من حيث الجوانب الموضوعية والإجرائية والمؤسسية. وتشكل العديد من أجزاء التقرير أمثلة ممتازة لتلك الإنجازات.

والإنجاز الأول الذي أود أن أسلط الضوء عليه هو ما اتسمت به المحكمة من فعالية منقطعة النظير في الإجراءات القانونية الجنائية الدولية. فمن بين المتهمين الـ ١٦١ الذين وجهت إليهم المحكمة لوائح الهام، استُكمِلَت إجراءات المحاكمة والاستئناف المتعلقة بـ ١١١ متهما. ومن ضمن الـ ٥٠ متهما الذين لم تنجز قضاياهم بعد، لا يزال أربعة في حالة فرار، وثمانية متهمين ينتظرون الاستئناف، و ٢٧ متهما بدأت محاكمتهم و ١١ متهما يوجدون الآن في مرحلة ما قبل المحاكمة. ومن الواضح أن الزيادة الهائلة التي تبينها تلك الأرقام، لا سيما في السنوات الأخيرة، تتجاوز كل التوقعات المعقولة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما زالت الدوائر الابتدائية الثلاث التابعة للمحكمة تشتغل بطاقة قياسية، بإجراء جلسات استماع إضافية أثناء عطلة الصيف القضائية التي تمتد ثلاثة أسابيع. وتمكنت المحكمة الدولية من بدء النظر في قضية فويسلاف شيشيليج في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، مستفيدة من بدء مرحلة صياغة الحكم بشأن إحدى تلك

المحاكمات ومن ثم عدم حاجتها إلى قاعة للمحاكمة، مما رفع عدد القضايا التي في مرحلة المحاكمة إلى ثمان في آن معا. وكان ذلك ممكنا لأن كل أعضاء هيئة الدائرة الابتدائية التي تنظر في تلك القضية يشاركون حاليا في محاكمتين.

كما زادت دائرة الاستئناف في إنتاجيتها سواء على مستوى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ففيما يتعلق بعام ٢٠٠٧، أصدرت حتى الآن ٢٣٥ قرارا وحكما خطيا، بما فيها أربعة قرارات لإعادة النظر أو الإحالة، وحكمان إضافيان للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وفق وقائع الحالة الموضوعية. ويرجع الفضل في تحقيق ذلك الانجاز إلى تنفيذ مختلف التدابير المعتمدة لتسريع إجراء المحاكمات والاستئناف.

وعلاوة على تلك التدابير الواردة بصورة مفصلة في التقرير، واصلنا استكشاف سبل جديدة لزيادة تبسيط إجراءات المحاكمة والاستئناف. وأثناء الجلسة العامة العادية الأخيرة المعقودة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧، جرى إقرار تعديلين آخرين على القواعد يكفلان زيادة اللجوء إلى أسلوب عقد المؤتمرات بالفيديو كوسيلة للإدلاء بالشهادة وتحديد جداول زمنية لتقديم الالتماسات التمهيدية للمتهمين غير الممثلين بمحام.

ومجمل القول، وفي هذا الوقت، ما زال هناك ١١ متهما في سبع قضايا بانتظار المثول أمام المحكمة. والسبب في تلك الزيادة بمقدار اثنين في عدد المتهمين الذين ينتظرون المثول أمام المحكمة منذ آخر تقرير هو إلقاء القبض على المتهمين الفارين توليمير وجورجيفيتش. وتطلبت تلك الزيادة من المحكمة تكييف قدرة التنبؤ لديها. وباستثناء المتهمين اللذين وصلا مؤخرا، من المتوقع أن يكون بمقدور المحكمة إنجاز جميع محاكماتها، بما فيها قضية لوكيتش ولوكيتش التي لم تُحَلْ إلى البوسنة، بنهاية عام ٢٠٠٩.

ويقدَّر أن تنتهي محاكمة المتهمين الأخيرين في أوائل عام ٢٠١٠، غير أنني أود أن أشدد على إمكانية الانتهاء من جميع قضايا الاستئناف قبل نهاية عام ٢٠١١. ويجب أن أؤكد أن السبب في هذه التعديلات الطفيفة هو وصول المتهمين الجديدين مؤخرا، وكما أشرت إلى ذلك، زيادة كفاءة المحكمة فعلا.

وأود التشديد على أنه لم يكن بالإمكان تحقيق أي من الانجازات التي ذكرتها من فوري بدون التفاني الكامل من قضاتنا وموظفينا. وتشكل خبرتهم الطويلة ومؤهلاتهم الاستثنائية إسهاما آخر ستواصل المحكمة الدولية تقديمه في مجال العدالة الجنائية الدولية لفترة طويلة بعد أن نكون قد أنهينا عملنا. فقد شكلت المحكمة فعلا القدوة لغيرها من الهيئات القضائية الجنائية الدولية الأخرى، ببلورتها وتطويرها، على سبيل المثال، لقواعد تكفل القيام بالإجراءات الجنائية الدولية بصورة عادلة وسريعة. كما قدمت المحكمة دعما ملموسا إلى الهيئات القضائية الجنائية الدولية الأخرى من خلال إعارة ونقل الموظفين وتنظيم حلقات دراسية تدريبية.

وفي ذلك الصدد، لا أستطيع أن اشدد بما يكفي على أهمية الإبقاء على قضاتنا المتمرسين بغية تحقيق الأهداف الواردة في استراتيجية الإنجاز. فالعديد من قضاة المحكمة الدولية يقضون حاليا فترة ولايتهم الثانية، في حين تقضي قلة منهم فترة ولايتهم الثالثة. ومن الأهمية بمكان أن تُنفذ على النحو الصحيح شروط خدمة القضاة في جوانبها المتعلقة بالمعاشات التقاعدية. وفي ذلك الصدد، يجب أن أنقل إليكم مشاعر الإحباط التي تنتاب القضاة بسبب التأخير في التكليف بإجراء الدراسة المتعلقة بخيارات وضع نظم المعاشات التقاعدية لقضاة المحكمة. وكلما تأخرت الدول الأعضاء في حل تلك المسألة، ازداد خطر فقدان بعض أكثر القضاة تمرسا، الذين سيضطرون إلى ترك المحكمة لتأمين الحصول على استحقاقات المعاشات في هيئاتهم القضائية

الوطنية. وغني عن القول إن عمليات المغادرة هذه ستؤثر تأثيرا بالغا على إنجاز عمل المحكمة في الوقت المناسب وبصورة فعالة.

وينبغي أن أنبه إلى زيادة عدد الموظفين ذوي الكفاءات الذين تركوا العمل في المحكمة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طلبا لعمل مضمون على نحو أكثر لدى المؤسسات الأخرى. وفي حين توصلت المحكمة إلى تقصير فترات التأخير في التعيين بالاستعانة بنظام قوائم أسماء الأشخاص المؤهلين لتأمين قدوم الموظفين الجدد، فإنه لا مفر من حدوث بعض التأخيرات التي ستزداد على الأرجح. وستنال تلك التأخيرات من سرعة إنجاز المحكمة الدولية لولايتها. وبالتالي، أحث مجلس الأمن والدول الأعضاء على دعم المحكمة في جهودها لتقديم حوافز كافية تضمن، بأقصى ما يمكن، ألا يتركها أفضل موظفيها قبل أن تكون قد انتهت من إنجاز عملها.

وأخيرا، أود أن أشدد على أهمية العمل الذي قام به قضاتنا المخصصون. ومن بين قضاتنا المخصصين البالغ عددهم ١٢ قاضيا، يعمل اثنان كقاضيين مخصصين في محاكمة واحدة وكقاضييْ احتياط مخصصين في محاكمة إضافية، في حين أن قاضيين مخصصين يعملان في محاكمتين. وبدأ ثلاثة قضاة مخصصين النظر في قضية إضافية بينما هم يعملون على صياغة الحكم في قضية أخرى، وبالتالي فهم يعملون بدوام كامل في قضيتين. وبعبارة أخرى، قبل جميع القضاة المخصصين الاثني عشر عن رضا تحمّل عبء ثقيل في العمل لكفالة التعجيل بإنجاز ولاية المحكمة الدولية.

وأود الآن تناول شراكتنا مع المحاكم المحلية. فكما يعلم أعضاء المجلس، إن إحالة قضايا المتهمين من المستويين المتوسط والأدنى إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة، بموجب القاعدة ١١ مكررا، قد استحدثت في سياق استراتيجية الإنجاز. غير أن نجاح إجراء الإحالة يشكل أيضا مؤشرا هاما على التزامنا بتشاطر الخبرة مع المحاكم المحلية، لاسيما في يوغوسلافيا السابقة، إلى جانب انخراطنا في الأنشطة المعنية ببناء القدرات والتوعية في المنطقة.

ومن أصل القضايا التي أحالتها المحكمة الدولية، فرغت الوحدة الخاصة بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك من محاكمتين متعلقتين بقضيتي ستانكوفيتش ويانكوفيتش، وهناك ثلاث محاكمات جارية وقضية توجد في مرحلة ما قبل المحاكمة. والمحكمة مطمئنة إلى أن المحاكمتين المكتملتين قد روعي فيهما احترام القواعد الدولية للإجراءات المرعية، على نحو ما أقرت به تقارير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمات حقوق الإنسان. ولكن ينبغي أن أشدد على أنه، لإنجاح استراتيجيتنا للإنجاز ولمواصلة الهيئات القضائية المحلية لإرث المحكمة الدولية، من الحيوي أن يبقي المجتمع الدولي على دعمه لبناء قدرات المؤسسات القضائية في المنطقة. وما زال يتعين بذل الكثير من الجهد إن أريد لتلك المحاكم أن تواصل بنجاح الاضطلاع بمهمة المحكمة في المستقبل. فهناك على سبيل المثال حاجة شديدة إلى ضمان وجود مرافق احتجاز كافية للمعتقلين رهن التحقيق والمتهمين المدانين. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في تدريب أفراد الشرطة ومسؤولي السجون على الإجراءات القانونية الواجبة ومعايير حقوق الإنسان. وهناك حاجة أيضا إلى تحسين نوعية التعاون بين دول المنطقة على التحقيق مع مجرمي الحرب المدعى عليهم ومحاكمتهم.

وقد أطلقت المحكمة مؤخرا مبادرة لتعزيز التعاون مع نظرائنا المحليين وتسهيل أعمالهم، ولا سيما في يوغوسلافيا السابقة، عن طريق تعديل المادة ٧٥ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات التي تسمح للسلطات القضائية في الولايات القضائية الأخرى أو للأطراف المأذون لها على النحو الواجب من سلطة قضائية مختصة بأن تلتمس من المحكمة مباشرة

الوصول إلى المواد السرية. وثبتت صلاحية هذا التعديل،إذ أنه بعد فترة قصيرة من اعتماده، التمست السلطات القضائية في البوسنة بسرعة من المحكمة الدولية الوصول إلى هذه المواد، مما زاد تعزيز شراكتنا القائمة.

أما بصدد مسألة تعاون الدول، فينبغي أن أبلغكم بأنه أُحرز بعض التقدم في هذا المجال. ومما لا يمكن إنكاره أن إلقاء القبض مؤخرا على المتهمين الهاربين،توليمير ودورديفيتش، وإحالتهما إلى المحكمة الجنائية، تطور مشجع للغاية. ومع ذلك، يؤسفني أن أقول إنه لم يُقبض بعد على الهاربين الأربعة الباقين، أي كاراديتش وملاديتش وزوبليانين وهادزيتش و لم يُنقلوا. وفي الوقت الراهن، وصلت الحاجة إلى التعاون التام من جانب الدول مرحلة حاسمة. ولذلك، يجب أن أقول مرة أخرى إنه ينبغي للمحكمة ألا تُغلق قبل إلقاء القبض على الهاربين الأربعة ومحاكمتهم. كما أنني أؤكد من جديد دعوتي إلى جميع الدول لبذل كل ما بوسعها لضمان إلقاء القبض على أولئك الفارين فورا.

أما بشأن مسألة الآليات المتبقية للمحكمة الدولية التي يتعين أن تظل في مكانها بعد المحاكمات وبعد الانتهاء من قضايا الاستئناف المدرجة في سجل المحكمة الدولية، اسمحوا لي أن أزود المجلس بهذه المستجدات.

قدمت المحكمة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تقريرين مشتركين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ونيسان/أبريل ٢٠٠٧. وبعد أن تلقينا تعليقات الدول، قدمنا تقريرا نهائيا إلى إدارة الشؤون القانونية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ونتابع عملنا مع الفريق العامل المعني بالمحاكم الدولية التابع لمجلس الأمن بشأن تلك المسألة.

وأخيرا، أود أن أؤكد أن التزام المحكمة بتحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز ظل ثابتا. وخلال عرضي للتقرير على المجلس اليوم، أشرت إلى بعض النتائج التي تم تحقيقها في مجال الفعالية، و لم تتم على حساب التمسك بالمعايير الأساسية للإجراءات القانونية الواجبة. إن عدم التمكن من الانتهاء من العمل في المواعيد التي حددت في السابق كان لأسباب خارجة عن إرادتنا، أي، التأخر في إلقاء القبض على المتهمين الهاربَين اللذين تمت إحالتهما مؤخرا إلى المحكمة، في وقت لم يعد بالإمكان أن تُضم قضيتهما إلى الإجراءات العالقة الأخرى. وقبل عام واحد، قمت بحثّ مجلس الأمن على اتخاذ إجراء لإلقاء القبض فورا على الهاربين الباقين وحذرت من أن أي تأخيرات في ذلك الصدد ستضعف على نحو خطير قدرة المحكمة على تحقيق استراتيجية الإنجاز في المواعيد المتوقعة. وعدم إلقاء القبض على الفارين الأربعة سيؤدي حتما إلى مزيد من التأخيرات. وإذا تم إلقاء القبض على الهاربين اليوم، فإن بعضهم وليس جميعهم قد يكونوا مؤهلين لضم قضاياهم إلى الإجراءات العالقة. ومع ذلك، فإن أي تأخيرات في إلقاء القبض عليهم سينجم عنها بالضرورة محاكمات منفصلة، مما ستترتب عليه تعديلات إضافية على المواعيد النهائية المحددة حاليا لاستراتيجية الإنجاز.

وينبغي لي أن أضيف أننا، نظرنا بالفعل في الشروط التي ستتيح لنا أن نحد، إلى أقصى مدى ممكن، من أثر التأخر في عمليات إلقاء القبض على المواعيد النهائية المحددة، وأن نحافظ على نفس مستوى الإنتاجية خلال معظم عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وقد تم، في الواقع، تحقيق أحد هذه الشروط بالفعل. وستدخل إحدى المحاكمات الجارية مرحلة صياغة الأحكام بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وهذا أبكر مما هو متوقع، مما يجعل قاعة المحكمة متوفرة. وستنتقل قضيتان أخريان، معروضتان على المحكمة الآن، إلى مرحلة صياغة الحكم، مما سيمكننا من البدء بمحاكمة إضافية في شباط/فبراير أو آذار/مارس ٢٠٠٨. ولدينا الآن الموارد البشرية اللازمة لدعم هذا المستوى من نشاط المحاكمات،

بما في ذلك إجراء محاكمة إضافية. غير أنه بخصوص القضاة، فإن أحد القضاة الدائمين، يُتوقع أن يُصدر حكمه في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، سيكون متوفرا للبدء بقضية جديدة، وقد ينتهي من مرحلة ما قبل المحاكمة في تلك القضية بحلول بداية ٢٠٠٨. وحينها، يمكن تصور حلّين فيما يتعلق بالقضاة المخصصين، ويستدعي كلا الحلين تَدَخُّل مجلس الأمن.

فمن ناحية، يمكن تمديد فترة الثلاث سنوات، بموجب النظام الأساسي للقضاة الحاليين الذين يقبلون تولي المحاكمة في قضية جديدة للوقت الذي يقتضيه استكمالها. والخيار الثاني يكمن في تعيين قضاة مخصصين إضافيين، وبذلك يزيد عدد القضاة المخصصين عن ١٢ قاضيا. وسيعود عدد القضاة المخصصين إلى ١٢ قاضيا، بموجب النظام الأساسي للمحكمة، حالما يتم الانتهاء من المحاكمة الأولى التي يُحاكم فيها عدة متهمين، التي من المتوقع أن تنتهي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وإذا ما قرر المجلس النظر في أي من هذين الخيارين، فسيكون بوسعي أن أقدم جدولا يبين أثرهما على مواعيد المحاكمات.

وفي الختام، لا بد لي أن أؤكد أن نجاح إرث المحكمة لا يمكن قياسه بعدد الأحكام الصادرة أو عدد المحاكمات وقضايا الاستئناف التي تمت فحسب، فمن الجلي أن المقياس الحقيقي لنجاحها يكمن في السابقة القيّمة التي وضعتها وهي تطبيق القانون الإنساني الدولي والإسهام الذي قدمته في استعادة السلام والاستقرار في يوغوسلافيا السابقة. وبالفعل، بعد وضع القانون الإنساني الدولي وتوسيعه، كان من الأساسي للمجتمع الدولي أن يرى تلك القواعد تُنَفَذ وأن يؤكد للمسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي بأنهم لن يفلتوا من العقاب.

لقد بيّنت المحكمة بوضوح أن العدالة الدولية يمكن أن تكون فعّالة دون الإخلال بمعايير الإجراءات القانونية الواجبة.فعلى مدى العامين الأخيرين، دأبنا على وضع نُهُج خلاقة أثبتت أنها فعّالة جدا في تحقيق تلك الأهداف، وكذلك أهداف استراتيجية الإنجاز. والأمر يعود الآن إلى المجلس من حيث تجديد دعمه لمهمة المحكمة وإنهائها لعملها بنجاح.

أشكر المجلس على ما أبداه من اهتمام وما منحني من وقت اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القاضي بوكار على إحاطته الإعلامية الشاملة والمُفَصَّلة.

أعطي الكلمة الآن للقاضي دينيس بايرون رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

القاضي بايرون (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم أن أخاطب أعضاء مجلس الأمن وأن أعرض التقييم السنوي الثاني لاستراتيجية إنجاز المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، للفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ولغاية الآن.

في آب/أغسطس، صدرت لائحة اتهام جديدة، وهي لمحاكمة شاهد على إدلائه بشهادة زور. لقد كانت الحالة الأولى في تاريخ كلا المحكمتين الدوليتين، وكانت أداة هامة لحماية نزاهة العملية القضائية. وقد تم إصدار حكم المحكمة النهائي ونفذت الأحكام بحق ثلاثة أشخاص، بما في ذلك قضية شهادة الزور. وأُحيلت حالتا متهمَين اثنين إلى فرنسا.

وقد اكتملت مرحلة جمع الأدلة في المحاكمات لخمسة أشخاص، وبذلك يتناول إجمالي الحالات في مرحلة تحرير الأحكام تسعة أشخاص. والمحاكمات جارية ضد ١٨ شخصاً في الحالات الأربع المتعددة المتهمين، وحالة واحدة تشمل متهماً واحداً شُرع فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويوجد ثلاثة محتجزين بانتظار نقلهم إلى المحكمة.

وحالة بغاراغازا، التي أحيلت إلى هولندا، واجهت صعوبات تقنية هناك وأحيلت إلى المحكمة مرة أخرى للتصرف فيها. وهناك اثنان من الفارين ألقي القبض عليهما أثناء هذه الفترة المشمولة بالتقرير ريثما تستكمل العملية القضائية لنقلهما إلى المحكمة، أحدهما في ألمانيا والآخر في فرنسا. وفي المحكمة، هناك محتجزان من المقرر أن تبدأ محاكمتهما في أوائل عام ٢٠٠٨، وأربعة محتجزين بانتظار إحالة حالاتهم إلى القضاء الوطني. وما زال ١٤ من الفارين من وجه العدالة لم يتم يقبض عليهم بعد.

وأود أن أذكر بأنه في فترات شملتها تقارير سابقة، توفي أحد المتهمين قبل المحاكمة وسُحِبت لائحتا اتهام. وإحداهما، الحالة ضد برنار نتوياهاغا، قدمت للمحاكمة في بلجيكا في وقت سابق من العام الحالي. وخلاصة القول، بالتالي، فقد تم التصرف في ٤١ لائحة اتهام من بين ٩١ لائحة صدرت حتى الآن، ومنها ٣٦ تحت الإدارة القضائية الفعلية، وما زال ١٤ شخصاً فارين من وجه العدالة.

وهذه الفترة المشمولة بالتقرير شهدت إنجازات كبيرة رغم المشاكل غير المتوقعة. والمحكمة تأسف للوفاة المفاجئة للسيد غودرو، وهو مواطن كندي كان المحامي الرئيسي لجيروم بيكاموباكا في محاكمة بيزيمونغو، مما أدى بالضرورة إلى التأجيل ريثما يتم استبداله.

والتقويم القضائي لعام ٢٠٠٨ يتوخى إصدار أحكام نهائية في جميع الحالات، المشار إليها آنفاً، التي تكون في مرحلة تحرير الأحكام. ومرحلة جمع الأدلة في حالات المتهمين الجاري محاكمتهم سوف تستكمل، باستثناء حالة كاريميرا، المتعددة المتهمين، التي شملتها تقارير سابقة، وحالة أوغستين نغيرابتواري، الذي سينقل إلى المحكمة بعد أن ألقي القبض عليه في ألمانيا مؤخراً. وينبغي الانتهاء من حالات المتهمين المحتجزين بانتظار المحاكمة، والدوائر الأربع للمحكمة تعمل بأقصى طاقتها طوال العام. وهذا، طبعاً، يدعونا إلى التحوط لأنه لو كانت هناك حالات جديدة للمحاكمة نتيجة القبض على الفارين الأربعة عشر، أو ظهور صعوبات تصاحب إحالة حالات إلى القضاء الوطني لمحاكمتها، أو صدور أي لوائح اتهام جديدة، أو تطورات غير متوقعة في الحالات المزمع محاكمتها فعلاً، سيتعين اتخاذ ترتيبات خاصة.

وفيما يتعلق بمستوى الاستئناف، فقد صدر حكمان نهائيان بشأن أربعة متهمين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليصل العدد الإجمالي للأشخاص الذين تم النظر في إحكامهم على مستوى الاستئناف إلى ٢٤ شخصاً. وفي الوقت الحالي، هناك شخصان متهمان ينتظران الاستئناف.

وأود أن أنوه إلى أن دائرة الاستئناف قد أصدرت قرارها فيما يتعلق بقضية وسائط الإعلام في غرفة المحكمة التي يترأسها القاضي بيلاي، من جنوب أفريقيا، وهو يرسي لأول مرة في القانون الجنائي الدولي معايير تنطبق على مسؤولية الصحفيين إزاء الجرائم الخطيرة ضد القانون الإنساني. ومع ذلك، فإن الشاهد على تعقد عملية الاستئناف كون قرار غرفة المحاكمة قد اتخذ خلال عام ٢٠٠٣.

وفي حقيقة الأمر، فإن الوقت ليس مبكراً للتخطيط لإنجاز مهام الاستئناف في المحكمة. وإذ ننظر في عدد القضايا وحالات الإحالة الجارية، من المتوقع أن نشهد في عام ٢٠٠٨ زيادة كبيرة في عبء عمل الاستئناف، ونفس الشيء ينطبق على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأود أن أشير إلى أنه ما لم تزود دائرة الاستئناف بقدرات إضافية، فإنها لن تتمكن من إنجاز عبء العمل المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وينبغي معالجة هذا الموقف على جناح السرعة، ربما في غضون حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

إن النتائج الكبيرة التي حققتها المحكمة خلال الأشهر الستة الأخيرة تعزى بلا شك إلى الجهود المنسقة لجميع الأقسام داخل المحكمة. غير أن قدرة المحكمة على المحافظة على مستوى فعاليتها الحالي وتحسينه، ما زالت تتوقف إلى حد كبير على إمكانية الاحتفاظ بقضاتها وموظفيها ذوي الخبرة والكفاءة العالية.

وما فتئت المحكمة تبذل أفضل جهودها لإقناع مجلس الأمن والجمعية العامة لاتخاذ أحكام خاصة للمساعدة في الإبقاء على الموظفين العاملين فيها. والأزمة سوف تتفاقم بالتأكيد مع اقترابنا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأنا أعرف أن المسألة يُنظر فيها بنشاط من جانب اللجان والمسؤولين ذوي الصلة. ولكن، في هذا الصدد، أود أن أدعو المجلس إلى أن يأذن للأمين العام باتخاذ كل الإجراءات المعقولة لضمان تمكين المحكمة من الاحتفاظ بموظفيها بغية تحقيق استراتيجية ولايتها.

وفيما يتعلق بالقضاء الدائمين، أود أن أعرب عن تضامني مع زميلي، الرئيس بوكار، بشأن مسألة المعاشات.

وفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، هناك الحالة الخاصة للقضاة المخصصين، الذين أسهموا مع القضاة الدائمين بنفس القدر فيما تحقق من إنجازات وما اتسمت به المحكمة من نجاعة. وقرار المجلس بتمديد ولاية القضاة الدائمين والمخصصين قد أتاح للمحكمة الاستمرارية والاستقرار والقضاة المحنكين، وكل ذلك مطلوب للانتهاء من ولايتنا بشكل سريع. ونعتقد أنه لا بد أن يتلو ذلك القرار تعديلات إضافية لولاية القضاة المخصصين بغية تعزيز الإنجازات وبذل المزيد من الجهود لتحقيق استراتيجية الإنجاز. وقد استفادت المحكمة من تعاون الدول ومساعدتها، وهو أمر بالغ الأهمية لإنجاز مهمتها بنجاح.

يجب أن أسجل في ذلك الصدد، مع الموافقة، أن فرنسا تلقّت، أثناء الفترة المستعرَضة، قضيتي إحالة، وأنه تم إلقاء القبض على أربعة فارّين، ثلاثة في فرنسا وواحد في ألمانيا. إلا أنه لا يزال هناك ١٤ فاراً طلقاء. وعدم القبض عليهم وسَوقهم إلى العدالة، سيقوّض، بشكل خطير، الهدف الذي أُنشئت من أجله المحكمة. وإنني، بالنيابة عنها، أطلب إلى الدول الأعضاء مجددا أن تكفل إلقاء القبض على هؤلاء الفارين وتسليمهم بدون إبطاء.

إن نقل الأشخاص المبرئين أصبح أيضا مسألة لاهتمام المجلس. هناك اثنان منهم في حماية المحكمة في أروشا. ومسجل المحكمة يواصل محاولاته الحثيثة لإيجاد بلد لإقامتها فيه، ولكن بدون نتائج إيجابية حتى تاريخه. لذا، فإنني أرجو دعم أعضاء المجلس ومساعدتهم في إيجاد حل دائم وفرضه.

عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، واصلت المحكمة وعدد من أصحاب المصلحة في القطاع القضائي في رواندا، العمل على تعزيز قدرة النظام القضائي هناك. ومن خلال برنامجها للتوعية، تواصل المحكمة رفع مستوى المعرفة بأنشطتها، من خلال أنشطة متعددة الوجوه في الشراكة مع المؤسسات الأكاديمية، ووسائط الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، شاركت المحكمة في تنظيم ندوة مدتها ثلاثة أيام في أروشا، تركزت على ميراث المحكمة. وقد أسهم مندوبو المجتمع القانوني الأفريقي في مناقشات قيّمة بشأن عمل المحكمة، والآليات لتعميم الدروس المستفادة، بغية نشر القانون الدولي، والمساعدة في تطوير النظم القانونية في منطقة البحيرات الكبرى.

وقد تم أيضا إحراز تقدم بارز في معالجة إحدى المسائل المتبقية والتراثية الهامة: وهي محفوظات المحكمة. وقد شاركت اللجنة الاستشارية المعنية بالمحفوظات في مشاورات غير رسمية مع الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات غير

الحكومية، وجماعات الضحايا والمنظمات الدولية، في رواندا وأماكن أخرى. وتقريرها المتوقع تقديمه قبل انتهاء الفترة المستعرضة المقبلة، سيساعد المحاكم على تقديم توصيات مستنيرة إلى مجلس الأمن، لينظر فيها ويتخذ القرارات بشأنها.

إن أثر عمل المحكمة تجاوز عدد الأشخاص الذين حاكمتهم، والأحكام التي أصدرتها. وأحد الإسهامات الأساسية والدائمة للمحكمة هو تحقيق العدالة لشعوب رواندا ومنطقة البحيرات الكبرى. فالعدالة عنصر أساسي للسلام والمصالحة. ولن يكون هناك سلام دائم، بدون منظور عدالة دولية ذات مصداقية، توحّد، على مستوى أعلى، شعوب رواندا ومنطقة البحيرات الكبرى، التي عانت جرائم فظيعة ارتُكبت عام ١٩٩٤.

وباسم المحكمة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر مجلس الأمن، والأمانة العامة والدول الأعضاء على دعمها الثابت للمحكمة، الذي يشكل عنصرا حيويا لإنجاز عملها. وإنني أطلب، باحترام، المساعدة المستمرة من جميع الدول الأعضاء، فيما نحن ننفذ التزامنا بإتمام المحاكمات الجارية في ضوء استراتيجية الإنجاز، وضمان انتصار العدالة الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القاضي بايرون على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأود أن أؤكد له أن المجلس يحيط علما، كما ينبغي، بطلباته، ومناشداته وملاحظاته، شأن ما فعلناه مع القاضي بوكار.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كارلا دل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيدة دل بونتي (تكلمت بالانكليزية): إنني أيضا فخورة بمنحي هذه الفرصة، للمرة الأخيرة، بصفتي مدعية عامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لمخاطبة المجلس، وشكر الأعضاء على الدعم الذي منحوني إياه طوال السنوات الثماني الماضية. وإنني أتمنى النجاح للمدعي العام الجديد، السيد سيرج برامرتز، وكلي ثقة بأن المجلس سيوفر له الدعم الذي يحتاج إليه لإتمام ولايته.

إن أعضاء المجلس سيستلمون تقييمي الخطي بشأن استراتيجية الإنجاز، المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/663, annex II). وبما أن الحالة لا تزال كما هي في معظم المجالات التي يغطيها التقرير، فإنني سأركز على الموضوع الأكثر أهمية: التعاون المقدم من صربيا في ما يتعلق بالبحث عن بقية الفارين. إن هذا التعاون مسألة لا تزال حيوية لعمل مكتب المدعي العام وقدرته على تنفيذ ولايته، عملا بقرارات مجلس الأمن واستراتيجية الإنجاز التي أقرها هذا المجلس.

إن ما سأقوله قد يبدو مألوفاً. لقد أبلغت المجلس، قبل سنتين (انظر S/PV/5328)، أن الحكومة الصربية رفعت مستوى التوقعات بأن راتكو ملاديتش سيُقبض عليه قريبا. لكنني أوردت في تقريري أن صربيا، على الرغم من التزاماتها المعلنة، أخفقت في اتخاذ إجراء للقبض على الفارين وتسليمهم، وأوضحت أوجه القصور في خطط البحث عنهم. واليوم، لا تزال الحالة كما هي تماما.

قبل ستة أشهر، كنت هنا أمام المجلس (انظر S/PV/5697)، وكنت متفائلة بحذر، بأننا، بعد ١٢ سنة، ربما نجد أخيرا راتكو ملاديتش و رادوفان كاراديتش في قبضتنا. ومن المؤسف أنهما لا يزالان فارّين مع متهمَين آخرين، وفي أعقاب زيارتي الأخيرة إلى بلغراد، علي أن أقول إن تفاؤلي تضاءل إلى حد بعيد. ومن الصحيح أننا استطعنا حل بعض المسائل المتعلقة بالوصول إلى الوثائق والمحفوظات، وآمل أن يكون هذا النوع من المشاكل قد أصبح وراءنا الآن. وبالمقابل، كان هناك تقدم والتزام ضئيلان جدا بشأن

مسألة الفارين، وخطوات محددة قليلة جدا اتُخذت للقبض عليهم.

إن مكتبي استثمر جهودا عظيمة لتسليم الأشخاص الملاحقين من المحكمة الدولية. وقد قطعنا شوطا طويلا. فقد تم وضع واحد وتسعين شخصا في قبضتنا أثناء ولايتي. ولم يبق فارّاً، من ١٦١ شخصا، يواجهون اتهامات أولية، سوى أربعة أشخاص. لكنه من المعيب، كما يجب أن أكرر دائما، لعمل المحكمة الدولية، أن شخصين متهمين بالإبادة الجماعية، ومسؤولين عن أبشع الجرائم المرتكَبة في أوروبا، منذ الحرب العالمية الثانية، لا يزالان فارَين. وحقيقة أن راتكو ملاديتش ورادوفان كاراديتش ما زالا فارين تؤدي إلى تقويض فكرة العدالة الدولية ذاتها.

وفي وقت مبكر هذا العام كانت تحدوني آمال كبيرة في أنه سيتم إحراز تقدم في صربيا وأننا سنشهد قريبا، في النهاية، إلقاء القبض على الفارين الأربعة المتبقين. واتخذت الحكومة التي أنشئت حديثا موقفا أكثر ايجابية إزاء التعاون مع مكتب المدعية العامة. وبعد وقت قصير من تعيين الحكومة، ذكرت الحكومة أن التعاون مع المحكمة يشكل إحدى أولوياتها العليا واتخذت عددا من الخطوات الهامة نحو بلوغ ذلك الهدف. وأنشأت الحكومة مجلس الأمن الوطني الذي يشرف الآن على التعاون مع المحكمة الدولية والبحث عن الفارين المتبقين.

واضطلعت صربيا بدور كبير في إلقاء القبض على زدرافكو توليمير وفلاستيمير أوريفيتش، اللذين تم نقلهما قبل وقت قصير من إلقاء خطابي لمجلس الأمن. وعلى وجه الخصوص، فإن زدرافكو توليمير قال في المحكمة مرارا وتكرارا إن صربيا هي التي ألقت القبض عليه في الواقع وليس كيان جمهورية صربسكا. وقمت بتقييم هذه بوصفها خطوات ايجابية وقلت إن هذه الاعتقالات تدل على قدرة صربيا على التعاون مع المحكمة. ولذلك السبب فكرت في أن صربيا قد تحقق فعلا التعاون الكامل بإلقاء القبض على راتكو ملاديتش وتسليمه، حتى وإن كانت السلطات غير راغبة في الاعتراف علنا بمثل ذلك الاعتقال.

ومضى تموز/يوليه وآب/أغسطس بدون إحراز نتائج مرئية وأصبحت أشعر بالقلق. وفي أيلول/سبتمبر، عدت إلى بلغراد، وبغية مساعدة جهود السلطات في صربيا، وافقت على تخصيص موارد المحكمة للمساعدة في البحث عن الفارين. ومنذ ذلك القوت، يسافر أحد كبار الممثلين لمكتبي إلى بلغراد كل أسبوع ويشارك في الاجتماعات الرفيعة المستوى بين الوكالات ويراقب عن كثب الجهود المبذولة بحثا عن الفارين. كما أننا واصلنا تشجيع وتكثيف التعاون بين جميع الأجهزة التي تشارك في البحث عن الفارين في المنطقة.

وبغية إظهار التزامي بالذات بذلك التعاون، ومنذ تعييني مدعية عامة، زرت بلغراد ٢٠ مرة. وتم القيام بأربع زيارات في الأشهر الستة الماضية. وبذل فريقي وشخصي كل ما في وسعنا لمساعدة صربيا في الوفاء بالتزاماتها الدولية. وما زالت صربيا لم تضطلع بدورها.

ومنذ حزيران/يونيه، ومع أن الاتصالات تحسنت، فإن القيادة والتنسيق بين الجهازين الرئيسيين للأمن المكلفين بالبحث عن الفارين ظلا محفوفين بالمشاكل. وتوجد عيوب جدية في القيادة التي تشرف على الأجهزة الأمنية. والقرارات التي تتخذ على أعلى مستوى لا تتابعها هذه الأجهزة دائما. والمعلومات المحددة التي تنقل من مكتبي لا يتم التصرف بشأنها دائما أو التدقيق فيها بشكل سليم أو معالجتها بسرعة. وهناك قرارات تنفيذية هامة لم تنفذ أو أنها نفذت بشكل أبطأ مما ينبغي أو أرجئت إلى أجل غير محدد، لأسباب ليست واضحة دائما.

وأود أن أقدم للمجلس نموذجا محددا للغاية. فقد رفضت السلطات الصربية أن تقوم حتى بأكثر الإجراءات الأساسية للتحقيق، مثل إجراء بحث عن مكان إقامة أحد ذوي أحد الفارين، بسبب القلق من التداعيات السياسية. وجهاز المخابرات المدنية غير راغب في التعاون بصورة أوثق مع نظيره جهاز المخابرات العسكرية وما زال يرفض تقديم تقارير كاملة وشاملة. ولا توجد أي استراتيجية أو تحليل سليم، ولهذا السبب فإن الإجراءات التي تتخذ غير منتظمة و لم تعد بشكل جيد وغير منسقة.

وبالرغم من الالتزام المعلن للسلطات الصربية بالتعاون الكامل مع مكتبي وبتحسين الإجراءات، لا توجد خريطة واضحة للطريق و لا خطة واضحة في البحث عن الفارين، ولا توجد أي قرائن جدية ولا أي علامة على بذل جهود جدية لإلقاء القبض على الفارين. وبطبيعة الحال، هناك أشخاص يعملون عملا شاقا بشأن هذه المسائل. ولكن هذه ليست مهمة يضطلع بها أي شخص واحد. فهذه مهمة تتطلب الالتزام الكامل للدولة والتزام جميع مؤسساتها ذات الصلة. وللأسف، فإننا لم نشهد ذلك المستوى للالتزام إلا في الأقوال وليس الأفعال. ولا يمكنني أن أنكر أن خطوات قد اتخذت، ولكنها خطوات بطيئة وغير وافية. ومن المؤكد أنها لا تماثل إلحاح اللحظة. وباختصار، لا يوجد تعاون كامل مع مكتبي.

وعلى مدى عدة أعوام بعد الحرب مباشرة، كانت مسؤولية إلقاء القبض على المتهمين المطلوبين من المحكمة تتحملها القوات الدولية في البوسنة والهرسك التي، بزعم مصلحة السلام الهش، لم تلق القبض عليهم. وليس سرا أن كلا من راتكو ملاديتش ورادوفان كاراديتش شوهدا مرارا وتكرارا في صربيا في الأعوام الأخيرة، ولكن السلطات لم تتخذ إجراء. ولدي معلومات موثوقة بأن رادوفان كاراديتش قضى وقتا في بلغراد، مستخدما اسمه ذاته، في وقت قريب لا يتجاوز عام ٢٠٠٤. وقد تكلمت بالفعل بشأن المفاوضات التي جرت مع راتكو ملاديتش العام الماضي وأبلغت بشكل واسع بأن هاربا آخر، هو غوران هادزيتش، تمت مساعدته على الفرار في عام ٢٠٠٤.

وبالرغم من أن لدى صربيا القدرات والدراية، فإنها فشلت مرارا وتكرارا في أن تتصرف. واعتقد أن عيوبا هيكلية جدية في النهج الذي تتخذه صربيا، فضلا عن التعويق الماكر للتعاون مع المحكمة الدولية، تكمن وراء فشلها في إلقاء القبض على أكثر المسؤولين عن ارتكاب أبشع الجرائم. وأناشد السلطات في صربيا اتخاذ إجراء لأنه آن الأوان الآن لاتخاذ الخطوات اللازمة التي من شأنها أن تؤدي إلى إلقاء القبض على الفارين.

ومن المؤكد أن ممثلي صربيا سيجادلون بعكس ذلك. وسيقولون إن صربيا بذلت جهدا كبيرا وبالتالي ينبغي أن يقدم لها دعم إضافي بشكل عاجل. وسيقولون إنهم سلموا العديد من الفارين إلى المحكمة الدولية. وما لا يمكن أن يقولوه هو أن معظم الفارين وافقوا على الاستسلام الطوعي للمحكمة الدولية. واعتقدت السلطات الصربية أنها يمكن أن تقنع راتكو ملاديتش بالتصرف على نفس النحو. وكانت السلطات الصربية تتفاوض معه في ربيع عام ٢٠٠٦، وكانت تعلم على وجه الدقة مكان تواجده. ومع ذلك، اختارت السلطات الصربية عدم إلقاء القبض عليه.

وأناشد المجتمع الدولي أن يعالج بجدية هذه المسألة. والتمس بشكل خاص من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومفوضية الاتحاد الأوروبي أن تحافظ على موقفها القائم على المبدأ بالإصرار على التعاون الكامل لصربيا مع المحكمة الدولية بوصفه شرطا لعملية ما قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولعملية الانضمام إلى الاتحاد. وأود أن أكون واضحة: إن التعاون الكامل مع المحكمة الدولية يعني

إلقـاء القـبض علـى راتكـو ملاديـتش وتـسليمه. وشـروط الانـضمام إلى الاتحـاد الأوروبي ظلـت في الأعـوام الأخـيرة تـشكل أكثر آليـة فعالـة للحـصول علـى تـسليم الفـارين إلى المحكمـة الجنائيـة الدوليـة ليوغوسـلافيا الـسابقة. وإنـني علـى اقتناع بان إلقاء القبض على الفارين الأربعة المتبقيين لا يمكـن تحقيقه إلا إذا تم التمسك بهذه السياسة.

إن المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة أنجزت قدرا كبيرا من العمل. وأنجزت معظم أهدافها ومهدت طريقـا واسعا وثابتا لتحقيق العدالـة الدوليـة. وعلـى هـذا، يـتعين أن نشكر الموظفين المتفانين والملتزمين للغاية لمكتب المدعية العامة والمحكمـة الجنائيـة بأكملـها. ومـع ذلـك، فـإنني سـأغادر هـذه المؤسـسة مـع شـعور بخيبـة الأمـل. وأشـعر بخيبـة الأمـل بـسبب الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها والتركـة الـتي يمكـن أن تخلـف بالنسبة للعديد من الـضحايا الـذين لم يـشهدوا تحقيـق العدالـة. وكـان مـن أجلـهم أن أنـشأ مجلـس الأمـن المحكمـة الدوليـة لمحاكمة أولئك الذين لا يزالون طلقاء.

دعونا لا نعطيهم داعيا، من خلال الإخفـاق في اتخاذ إجـراءات، لأن يـشعروا بأنـه لم تُبـذل قـصارى الجهـود في الـسعي إلى الاقتـصاص ممـن هـم الأكثـر مـسؤولية عـن الجـرائم الفظيعة التي ارتُكبت في يوغوسلافيا السابقة. ولذلك آمـل أن يستمر المجلس والمجتمع الـدولي في تقـديم الـدعم البـالغ الأهميـة الـذي سـتحتاجه المحكمـة الدوليـة خـلال الـسنوات الحاسمـة المقبلة، وأن تسود العدالة الدولية.

لقد وافقـت علـى تمديد ولايتي حتى استكمل بعض الأعمال غير المنجزة، وهي إلقاء القبض على راتكو ملاديتش ورادوفان كاراديتش. والآن أترك تلك الأعمـال غـير المنجزة لخلفي. وآمل أن لا يأتي إلى المجلس المرة تلو الأخرى لتكـرار نفـس العبـارات بـشأن نفـس الموضـوع، وهـو تعـاون صـربيا وإلقاء القبض على الهاربين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر المدعية العامـة دل بونتي على إحاطتها الإعلامية الشاملة والحماسية.

أعطـي الكلمـة الآن للـسيد حـسن بـوبكر جـالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

الـسيد جـالو (تكلـم بالانكليزيـة): الوثيقـة المنقحـة لاستراتيجية الإنجاز التي قدمها الرئيس بـايرون في ١٦ تـشرين الثـاني/نـوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/676)، بعـد إجـراء مـشاورات مع المدعي العام والمسجل، تحدد بتفـصيل شـديد التقـدم المحرز حـتى الآن في المحكمـة الجنائيـة الدوليـة لروانـدا في تنفيـذ استراتيجيتها للإنجـاز. ولقـد اسـتكملتها صـباح اليـوم العـرض الذي قدمه الرئيس بـايرون، ولـذا لـن أخـوض بتفـصيل شـديد في المسائل الـتي تمـت تغطيتـها. يكفـي القـول إنـه بعـد صـدور الأحكام الأخيرة وصـل الآن عـدد الأشـخاص المتـهمين الـذين انتهت المحكمة من قضاياهم إلى ٣٥ شخـصا. ومـع الأخـذ في الاعتبـار الطلبـات الأربعـة لنقـل معـتقلين، فإنـه يوجـد الآن سـتة متـهمين في مرفـق الأمـم المتحـدة للاحتجـاز في أروشـا ينتظرون محاكمتهم.

إجمـالا، تـتم الآن محاكمـة ٢٣ متـهما - بعـضهم لا تـزال قـضاياهم تنتظـر الحكـم. ونتوقـع إحالـة قـضايا ثلاثـة أشـخاص متـهمين آخـرين، اعتُقـل اثنـان منـهم مـؤخرا في أوروبا، إلى المحكمـة الجنائيـة الدوليـة لروانـدا في وقـت قريـب. وكما أشار الرئيس بايرون، فإن الـشخص الثالـث هـو ميـشيل باغاراغازا، والذي سيتعين إعادته إلى أروشـا بعـد إلغـاء إحالـة قضيته إلى هولندا. فلقد تقرر في هولندا، بعد إحالة قضيته مـن قبـل المحكمـة الجنائيـة الدوليـة لروانـدا، أن المحـاكم الهولنديـة لا تستطيع ممارسة ولايتها على قضيته. ولذلك ستتم محاكمته في أروشا.

خلال الفترة المشمولة بـالتقرير، ومـع تكثيـف أنـشطة التعقب وتعاون بعض الدول الأعضاء، انخفض عـدد الهـاربين

من ١٨ إلى ١٤، وذلك في أعقاب الاعتقالات التي تمت في فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية. وأود أن أعرب عن تقديرنا لتعاون كل من فرنسا وألمانيا في هذا الصدد. ومن بين هؤلاء الهاربين الأربعة عشر الذين ما زالوا طلقاء، بمن فيهم فيليسيان كابوغا، أربعة منهم يعتبرون من بارزين بما فيه الكفاية حتى يتقرر محاكمتهم في أروشا نفسها.

ولقد بدأ تنفيذ استراتيجية إحالة القضايا إلى السلطات القضائية الوطنية فعليا بصدور قرار الدائرة الابتدائية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بإحالة قضيتين إلى فرنسا لمتهمين يعيشان فيها حاليا، وذلك بموجب المادة ١١ مكرر. وستبدأ الآن محاكمتهما هناك. مرة أخرى، أود أن أشكر حكومة فرنسا للموافقة على تقاسم أعباء عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من خلال محاكمة هذين الشخصين في محاكمها.

وما زالت هناك الآن أمام الدائرة الابتدائية خمسة طلبات من جانب الإدعاء لإحالة قضايا لم يُبت فيها إلى رواندا. أربعة من هذه القضايا تتصل بمعتقلين في أروشا والخامسة تتصل بشخص هارب. وأعتزم قريبا أن أقدم طلبات إضافية لإحالة قضايا لمتهمين إضافيين إلى رواندا، بموجب المادة ١١ مكرر، نظرا لأنها السلطة القضائية الوحيدة المستعدة حاليا لأخذ أية قضايا إضافية من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

من المؤكد أن السنة المقبلة ذات أهمية حاسمة لاستراتيجية إنجاز أعمال المحكمة. ويتذكر مجلس الأمن أنه طلب من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وفي الواقع من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أيضا، أن تنجزا جميع أنشطة المحاكمات في المرحلة الابتدائية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وأن تقوم في هذا الصدد بالتركيز على محاكمة أبرز القادة وإحالة الباقين إلى المحاكم الوطنية المختصة لمحاكمتهم.

وحيث يصل هذا العام إلى نهايته ونستعد لعام ٢٠٠٨، فإن السؤال الحاسم هو ما إذا كانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ستتمكن من إنجاز جميع أنشطة محاكماتها بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، على النحو المتوخى في استراتيجية الإنجاز. التزامنا وتفاؤلنا بتحقيق ذلك الهدف ما زالا قويين مثلما كانا من قبل. وكما يشير التقرير، نتوقع أن ننجز أعمالنا الحالية المتعلقة بالمعتقلين الذين يُحاكمون الآن أو ينتظرون المحاكمة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، باستثناء وحيد وهو قضية كاريميرا، والتي قد تستمر كما أوضح الرئيس إلى عام ٢٠٠٩. ورغم أنه يُتوقع أن تنتهي إجراءات المحاكمات المتعلقة بالقضايا الأخرى في عام ٢٠٠٨ إلا أن عددا من القضايا ستكون في مرحلة كتابة أحكامها في عام ٢٠٠٩. ولقد أعد مكتب المدعي العام بالفعل قضايا المحتجزين الستة الباقين وهو مستعد للشروع في المحاكمة في حالة عدم إحالة أي من قضاياهم. وبالتالي نحن مازلنا متفائلين فيما يتعلق بالإنجاز.

بيد أن الأعضاء يتذكرون أنه في الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمتهما إلى المجلس في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (انظر S/PV.5594) ويوم ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5697) نبهت المجلس إلى أنه إذا ثبت لأي سبب من الأسباب استحالة إحالة القضايا إلى رواندا فسيؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في حجم عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ورغم أننا لا نزال في وضع يمكننا من اختتام محاكمات المعتقلين الذين لا يمكن إحالتهم، إلا أن إدارة قضايا الهاربين الذين لم يتم نقلهم تشكل تحديا أكثر صعوبة. واتخاذ حكم قضائي نهائي بشأن الطلبات المتبقية للإحالة إلى رواندا من شأنه أن يسهل عملية البحث عن حلول لهذه المسألة. وبالمثل، إذا تمت اعتقالات

جديدة في عام ٢٠٠٨، كما نتوقع، سيضيف ذلك أيضا على أعباء عملنا، وسيتعين على المجلس أن يقرر ما إذا كان سيمكّن المحكمة من الاستمرار في إجراء محاكمات لهذه القضايا أم سيستكشف بدائل أخرى.

إنني في هذه المرحلة أنبه مجلس الأمن، ليس غير، إلى إمكانية زيادة حجم عمل المحكمة في عام ٢٠٠٨، والتي قد يكون لها تأثير على الجدول الزمني لاستكمال المحاكمات. وإذا زاد حجم العمل، لأي سبب من الأسباب، سنعود هنا لنقدم توصيات محددة إلى المجلس للنظر فيها.

لقد تم تكثيف الجهود التي يبذلها فريق التعقب، مع تحقيق نتائج جيدة، وهو ما تبرهن عليه عمليات الاعتقال الأربع التي تمت منذ آخر إحاطة إعلامية قدمناها إلى مجلس الأمن. ومن دواعي السرور أن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية أبدت أيضا اهتماما شديدا بالمساعدة في إلقاء القبض على الهاربين واتفقت مؤخرا مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على بعض التدابير التي تهدف إلى التعاون في هذا الصدد. وتُجرى حاليا مشاورات مع أطراف مختلفة، بما فيها الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ودول أخرى أعضاء بشأن هؤلاء الفارين الذين يشتبه في أن يكونوا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما قلت من قبل، من المحتمل القيام باعتقالات أخرى خلال عام ٢٠٠٨ بالتعاون مع الدول الأعضاء.

لا يزال فيليسيان كابوغا بالطبع أحد أبرز الهاربين منا والذين ما زالوا فارين من العدالة. وفرقة العمل المشتركة التي أنشئت قبل سنة بين المحكمة والحكومة الكينية قدمت تقريرها إلى كل من الحكومة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في آب/أغسطس ٢٠٠٧، وبه عدد من التوصيات بشأن كيفية مواصلة عملها. وفي مشاوراتي مع الحكومة الشهر الماضي، أعادت الحكومة تأكيد التزامها بالتعاون الكامل مع المحكمة بهدف التوصل، ضمن أمور أخرى، إلى تعقب كابوغا وتقديمه للمحاكمة. واتفقت الحكومة الكينية مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على عدد من التدابير، التي ستقوم الآن بتنفيذها فرقة العمل والحكومة الكينية ضمن إطار زمني محدد تم الاتفاق عليه مع الحكومة. وفي ضوء التأكيدات الأخيرة من كينيا، نأمل أن تفي فعلا بالتزاماتها وواجباتها خلال هذا الإطار الزمني. وأود التعبير عن آيات شكرنا لسفراء مجموعة الأصدقاء في نيروبي، التي مكّن تدخلها فعلا من تحقيق هذا التقدم في مباحثاتنا مع كينيا. وأود أن أناشدهم الاستمرار في اهتمامهم بهذه القضية الهامة.

لا تزال رواندا تتعاون مع المحكمة. ولا يزال تنفيذ برنامج بناء القدرات لرواندا مستمرا؛ وقد أنجز مكتب المدعي العام فعلا، بفضل تمويل من الاتحاد الأوروبي، عددا من برامج تدريب فئات شتى من الموظفين في مكتب المدعي العام برواندا. وكان من المجالات المشمولة التحقيقات والمحاكمات واستخدام تكنولوجيا المعلومات لتوفير دعم المحاكمات وإدارة سجلات المحاكمات. أما الهدف العام لهذا النشاط فهو الإسهام في الجهود المبذولة لتحسين المنظومة القانونية في رواندا.

ومنذ تقديم آخر تقرير لي إلى مجلس الأمن، أحرز مكتبي أيضا بعض التقدم في التحقيق في الادعاءات ضد أعضاء الجبهة الوطنية الرواندية ونحن نتطلع إلى الانتهاء من هذه القضية في أوائل العام المقبل.

هناك عدد من الدول الأعضاء، قد أنشأت الآن مكاتب خاصة للتحقيق داخل أراضيها في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبها مقيمون فيها، ومحاكمة هذه الجرائم. وهذا تطور طيب يمكن أن يسهم بصورة ملموسة في الحملة العالمية

لمكافحة تلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويقدم مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا فعلا الدعم لبعض هذه الوكالات الوطنية. ويُرجح أن يستمر بعضها في عمله بعد إغلاق المحكمة. لكنها ستظل تطلب الدعم، وخاصة في مجال الوصول إلى قاعدة بيانات الأدلة لدى المدعي العام. ونحن نخطط بهذا الصدد لتنظيم اجتماع في مطلع ٢٠٠٨ مع عدد مختار من هذه الوكالات الوطنية، بغرض تعزيز أنماط تبادل المعلومات والتعاون عامة، الآن وفي ما بعد إغلاق المحكمة.

وأخيرا، أود التعبير عن بالغ تقديري لمجلس الأمن، على قراره المتخذ في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (القرار ١٧٧٤ (٢٠٠٧))، القاضي بإعادة تعييني مدعيا عاما للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لولاية جديدة مدها أربع سنوات، وهي ولاية قد تنتهي قبل تلك الفترة في حال إنجاز المحكمة أعمالها.

وأود أن أعرب عن تقديري لدعم المجلس والأمانة العامة لي في اضطلاعي بولايتي. وسأبذل قصارى جهدي للاضطلاع بمسؤولياتها في هذا الصدد لإنفاذ العدالة الجنائية الدولية بصورة فعالة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر المدعي العام جالو على إحاطته الشاملة وعلى التزامه. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة ويلسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): ترحب الولايات المتحدة بتقييمات المدعيين العامين ورئيسي كلا المحكمتين وبالتقدم الذي أحرزوه إلى اليوم في تنفيذ استراتيجية الإنجاز. وتسجل الولايات المتحدة بتقدير جهود المدعية العامة كارلا دل بونتي وفريق عملها، وخاصة نائب المدعي العام ديفيد تولبرت، لحملهم بقوة لواء المساءلة ولإدارتهم بفعالية مكتب المدعي العام المتسم بالكفاءة والمكلل بالنجاح. إن وصول المدعي العام الجديد، سرج برامرتز سيضمن استمرار هذا التقليد المتميز. ونحيي القضاة، فضلا عن مئات الموظفين، الذين يكرسون طاقتهم ومهاراتهم يوميا لاستدامة نجاح كلتا المحكمتين وتراثهما.

ومع مشارفة المحكمتين على الانتهاء، يجب أن تحافظا على مستويات كفاءتهما الحالية. وتشجع الولايات المتحدة سرعة المحاكمات الحالية وتصميم جميع أجهزة المحكمة على إنجاز المحاكمات، في أول موعد ممكن بعد ٢٠٠٨، بتسريع الإجراءات، كما هو مبين في تقييميهما.

غير أن عمل المحكمتين في مكافحة الإفلات من العقاب لن يكتمل من دون حل مصير الفارين الباقين وتوطيد تراث كل محكمة. فهناك ما يناهز الـ ٢٠ فارا من محكمتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا، لا يزالون طليقين. إن الولايات المتحدة تدعو جميع الدول إلى القيام بواجباتها القانونية للتعاون الكامل مع المحكمتين.

وفيما يتعلق بمحكمة يوغوسلافيا السابقة، يجب على صربيا بصورة خاصة أن تتخذ مزيدا من الإجراءات للاضطلاع بواجباتها، ولا سيما باعتقال جميع المتهمين الفارين الذين قد يكونون موجودين على أراضي صربيا، بمن فيهم راتكو ملادتش ورادوفان كرادتش، وبتسليمهم. ونرحب بتحسين تعاون سلطات البوسنة والهرسك الاتحادية والإقليمية مع المحكمة. ومما يدعو إلى التفاؤل أيضا الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومات غرب البلقان لتبادل المعلومات والأدلة اللازمة لمحاكمات قضايا جرائم الحرب الأخرى داخليا. وندعو تلك البلدان إلى تعزيز تعاونها في المستقبل. وكما ورد في تقرير المدعية العامة دل بونتي، لا يزال التعاون الإقليمي ذا أهمية بالغة لاعتقال ما تبقى من المتهمين الفارين ومثولهم أمام القضاء.

ولا بد أيضا من اتخاذ جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا إجراءات عملية لاعتقال جميع المتهمين الفارين من محكمة رواندا والموجودين داخل حدودهما وتسليمهم. وهناك أدلة متزايدة على أن رأس المتهمين الفارين، المدعى عليه بارتكابه الإبادة الجماعية وتمويلها، فيليسيان كابوغا، لا يزال في كينيا. ومع اشتداد ضغط مجلس الأمن على إنجاز محكمة رواندا مهمتها بنجاح، يجب على كينيا أن تتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة لاعتقال كابوغا.

وترحب الولايات المتحدة باتفاق ٩ تشرين الثاني/نوفمبر بين حكومتي الكونغو ورواندا لتسريح القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات الأنتيراهموي، التي لا تزال ناشطة في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولدينا كل الثقة بأن كل متهم فار من محكمة رواندا، يؤسر أثناء هذه الحملة سيُسلم لمحاكمته.

إن ملادتش وكرادتش وكابوغا وغيرهم متهمون بجرائم مروعة، ومن غير المعقول أن يفروا من العدالة الدولية. يجب أن يُعتقلوا فورا ويحاكموا.

وتثني الولايات المتحدة على عمل المحكمتين المتواصل لضمان ترك تراث إيجابي دائم. وتعزيزهما القدرات الداخلية في البلدين، يوغوسلافيا السابقة ورواندا، أمر محوري لذلك التراث. ومما لا بد منه، مع وجود أربع قضايا، النظر فيها معلق حاليا أمام محكمة رواندا بانتظار تسليم المتهمين المحتمل إلى رواندا – لا بد من دعم عمل رواندا لتحسين نظامها القضائي. إن التراث الدائم يقتضي أيضا أن يتم النظر في كل مسائل المحكمة الباقية بدقة وواقعية. وستعمل الولايات المتحدة بدأب على تأمين نجاح تلك الجهود.

ونكرر شكرنا لرئيسي المحكمتين والمدعين العامين لما قدموه من خدمات للمحكمتين وللعدالة والمساءلة، وللأشخاص الذين كانوا السبب في إنشاء هاتين المؤسستين وإعطائهما عناية: وأولئك الأشخاص هم الضحايا.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود، أنا أيضا، توجيه آيات شكرنا إلى رئيسي المحكمتين: القاضيين بوكار وبايرون، وإلى المدعيين العامين، السيدة دل بونتي والسيد جالو، لا على إحاطاتهم التي قدموها اليوم فحسب، بل أيضا على التزامهم الدؤوب الذي ظلوا يعملون به في سبيل العدالة، كل في مجاله المحدد. ويود وفدي أن يبلغ شكرنا، عن طريقهم، إلى أفرقة عملهم، على كل ما بذلوه من جهود بشأن هذه المسائل.

وأود أن أستهل كلامي أولا بالحديث عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأبدأ ذلك، بالثناء على المدعية العامة، السيدة دل بونتي، وهي تظهر لآخر مرة أمام مجلس الأمن. وأود أن أعرب عن عميق امتنان المملكة المتحدة لها. فجهودها الحثيثة أبقت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في طليعة الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب. وحققت المحكمة عددا كبيرا من الإنجازات خلال فترة ولايتها، مما تُوّج بتحقيق العدالة للكثير من ضحايا الجرائم الجسيمة. وأعتقد أن الأرقام تغني عن أي بيان. إذ لم يبق سوى أربعة من الأشخاص الذين وجهت إليهم عرائض اتهام.

لقد قدمت السيدة دل بونتي إسهاما كبيرا في العدالة الدولية. ونحن عملنا بصورة وثيقة معها في الاتحاد الأوروبي، واستفدنا جميعا مما أبدته من التفاني والالتزام بالمسائل المبدئية خلال اضطلاعها بدورها. ونتمنى لها التوفيق في دورها الجديد، ونقر مرة أخرى بإسهامات جميع أفراد فريق موظفيها، لا سيما كبار المديرين، مثل نائب المدعي العام، الذي اضطلع بفضل التزامه وروحه القيادية بدور هام في إنجازات المحكمة.

وأخيرا، أود أن أرحب بتعيين السيد سيرج برامرتز مؤخرا المدعي العام الجديد. ونتمنى له التوفيق في قيادة مكتب المدعي العام خلال ظرف من الواضح أنه سيكون هاما وفي مرحلة قد تشكل آخر مراحل نشاطه.

وقد ركزت المدعية العامة على رادوفان كاراديتش، وبصورة خاصة، راتكو ملاديتش. ويذكر القراران ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤) هذين المتهمين الفارين صراحة بالاسم. أما الاسم الثالث المدرج في القائمة الواردة في هذين القرارين، أنتي غوتوفينا، فهو يوجد في لاهاي اليوم، بينما يقف بلده، كرواتيا، على أعتاب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وسيكون عضوا من أعضاء هذا المجلس في السنة المقبلة. وهذا إنجاز كبير.

وعلى النقيض من ذلك، أقل ما يمكن أن نقول هو إننا نشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء ما جاء في تقرير المدعية العامة بشأن عدم إحراز تقدم يذكر في صربيا، لا سيما فيما يتعلق بملاديتش. إن ذلك مبعث خيبة أمل للمدعية العامة وخيبة أمل لأولئك الأعضاء منا الذين يدعمون المحكمتين. إننا نشعر بخيبة الأمل فيما يخص بوفاء صربيا بالتزاماتها المتعلقة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويتعلق الأمر، قبل كل شيء، بإهانة أكثر من ٠٠٠ ٧ من الضحايا الذين سقطوا في سريبرينيتشا، أفظع مجزرة تقع في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة اليوم لأؤكد أن التعاون الكامل مع المحكمة يظل واجبا مستمرا على جميع الدول، مثلما هو وارد بوضوح في القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤) والفصل السابع من الميثاق. ويشكل إلقاء القبض على كاراديتش وملاديتش وتسليمهما للمحكمة أمرا أساسيا وينبغي أن يظل أولوية قصوى للجميع. كما أن التعاون الكامل من أجل إلقاء القبض على من بقي من المتهمين الفارين أينما كانوا – ومن غير الضروري أن يكونوا في صربيا – أمر أساسي. وأود أن أذكر بإيجاز بأن غوتوفينا حدد مكانه في إسبانيا بمساعدة الشرطة الإسبانية.

ويظل إلقاء القبض على من بقي من الفارين أمرا مركزيا في المصالحة المطلوبة لتحقيق الاستقرار في البلقان في الأجل الطويل. ولا يمكن على الإطلاق السماح للمتهمين الفارين بالإفلات من العدالة الدولية. وندعو صربيا إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان تسليمهم إلى المحكمة دون مزيد من التأخير.

وفيما يتعلق باستراتيجية الإنجاز، أعتقد أنه من الواضح أن المملكة المتحدة ظلت من المؤيدين الأقوياء للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونؤمن بأن إنجاز عملها على النحو الواجب أمر حيوي بالنسبة للمنطقة وللعدالة الجنائية الدولية. ونقر مع الثناء بالجهود الكبيرة لجميع أجهزة المحكمة من أجل زيادة فعالية المحاكمات وسرعتها، وبإنجازاتها في ذلك الصدد. ونحث المحكمة على مواصلة هذه الجهود والحد من التأخير قدر الإمكان. ونتطلع إلى إبلاغنا بإحراز مزيد من التقدم.

ونلاحظ مع التقدير العمل الأولي الذي أنجزته المحكمتان بشأن إرثهما والمسائل المتبقية التي ستظل عالقة بعد الانجاز. ونتطلع الآن إلى بدء الفريق العامل التابع للمجلس بتناول هذه المسائل بصورة موضوعية، ونأمل في إحراز تقدم في وقت مبكر صوب وضع إطار متسق لتناول تلك المسائل المتعلقة بالمحكمتين والمحكمة الخاصة لسيراليون. ونود أن نكون واضحين تماما بشأن عدم وجود أي اقتراح بخصوص ضرورة إغلاق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بصورة تلقائية بعد انتهاء الجدول الزمني المخصص لها: فمن الأهمية بمكان أن يدعم المجتمع الدولي جهود المحكمة الجنائية

الدولية ليوغوسلافيا السابقة وجهود المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بغية محاكمة أبرز المتهمين الذين وجهت إليهم لائحة الاتهام أمام المحكمتين. وذلك هو المقصود من القرارين اللذين ذكرتهما من فوري.

وأود أن أنتقل الآن إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونتقدم بالتهنئة لهذه المحكمة باستمرارها في التقدم صوب إكمال كمية القضايا المرفوعة إليها. ونرحب بتأكيد القاضي بايرون على أن استراتيجية الإنجاز تظل، بصورة عامة، على المسار الصحيح. ونود أن نحث المحكمة على مضاعفة جهودها للتأكد من أن الأمر كذلك.

وكما قال متكلمون آخرون، نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار وجود ١٤ متهما وجهت إليهم لائحة الاتهام في حالة فرار ومن بينهم فيلسيان كابوغا. ويجب ألا يسمح لأولئك الأفراد بالإفلات من العدالة. ومرة أخرى، نناشد جميع الدول الوفاء بالتزامها المتعلق بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ونعرب عن استعدادنا لبذل قصارى جهدنا لمساعدة المحكمة. ويساورنا القلق على نحو خاص إزاء استمرار ورود معلومات تفيد بأن كابوغا قد يكون في كينيا. ونتطلع إلى أن تتعاون كينيا بصورة كاملة وسريعة مع المدعي العام، ونثني على ما قدمته مؤخرا من تطمينات في هذا الصدد. ونأمل أن تفعل جميع الأطراف المعنية ما بوسعها لضمان تقديم كابوغا بسرعة إلى العدالة في أروشا.

ويساورنا قلق بالغ بشأن التقارير التي تفيد بأن عددا من المتهمين الموجهة إليهم لائحة الاتهام ما زالوا في حالة فرار في الجزء الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن بعضهم ربما انضم إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ونحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم كامل من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لإلقاء القبض على أي من المتهمين الموجودين في إقليمها الذين وجهت إليهم لوائح اتهام وتسليمهم إلى المحكمة.

وفي الختام، أود أن أجدد الإعراب عن شكري للمحكمتين وموظفيهما، وأن أقول إننا نتطلع إلى العمل معهما في الأشهر القادمة.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكر القاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي دنيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فضلا عن المدعيين العامين للمحكمتين، على تقييماتهم وتقاريرهم بشأن التقدم المحرز صوب تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز على النحو المحدد في القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وتقدر سلوفاكيا ما تكرسه المحكمتان من جهود للوفاء بالجداول الزمنية والمواعيد النهائية لإنجاز عملهما. ونود أن نعرب عن دعمنا وتقديرنا الكاملين لكل الذين يشاركون في هذه العملية. ونثني على تعزيز المحكمتين تعاونهما مع سلطات بلدانهما، لا سيما، مع المحاكم المحلية في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا، ورواندا. ونقدر كثيرا إحالة عدد متزايد من القضايا التي تشمل متهمين من ذوي الرتب المتوسطة والدنيا إلى أجهزة القضاء الوطنية المختصة، وجهود المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا للمساعدة على بناء قدرات المحاكم الوطنية بغية تولي تلك القضايا.

ونؤمن بأن هذه التدابير ستمكن المحكمتين من التركيز على مقاضاة ومحاكمة أبرز القادة الكبار المتهمين بتحمل أكبر قدر من المسؤولية عن ارتكاب الجرائم الواقعة تحت طائلة القانون الدولي. وتصر سلوفاكيا على الامتثال الصارم خلال إجراء المحاكمات على المستوى الوطني للمعايير

الدولية المتعلقة بالمحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة.

ومن المؤسف، كما أطلعنا على ذلك القاضي بوكار والقاضي بايرون، أن بعض أبرز المتهمين الذين صدرت ضدهم لوائح اتهام ما زالوا في حالة فرار، مفلتين بذلك من العدالة الدولية. ونود أن نشدد على أنه من غير المقبول إفلات مقترفي جرائم دولية جسيمة من العدالة والإجراءات القانونية. وفي هذا السياق، نجدد مناشدتنا القوية للدول المعنية كي تتعاون بصورة كاملة وسريعة مع المحكمتين، لا سيما فيما يتعلق بتعقب من بقي من الهاربين وإلقاء القبض عليهم وتسليمهم إلى المحكمتين.

وما لم يقدم هؤلاء المتهمون إلى العدالة، لا يمكن إنجاز عمل المحكمتين بصورة كاملة ولن يتم الاضطلاع بمهمتهما الرئيسية. ولا يمكننا أن نسمح بإفلات مقترفي أفظع الجرائم بموجب القانون الدولي من العقاب - بل يجب ألا نفعل ذلك.

كما تقدر سلوفاكيا تقديرا كبيرا أنشطة برنامج التوعية الرامية إلى تعزيز الفهم والثقة فيما يتعلق بعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لدى شعوب منطقتيهما باعتبار ذلك إسهاما في المصالحة الوطنية. وإن توسيع نطاق الأنشطة الحالية للتوعية، لتشمل على نحو خاص أعضاء المجتمعات المحلية المتضررة من الجرائم التي تحاكم المحكمتان مرتكبيها، وترك إرث واضح من الاجتهاد القضائي الدولي عنصران هامان لإقامة نظام عدالة جنائية دولية أوسع نطاقا.

ويبدو أن ما تبقى من مسائل لدى المحكمتين سيكون أكثرها أهمية في الأشهر المقبلة. ونحن نطلب من الدول المعنية إيلاء الاهتمام الكافي لهذه المشكلة وحلّ المسائل المتعلقة بإكمال المحكمتين لإعمالهما على أساس التقرير النهائي الذي تقدمه المحكمتان فيما يتعلق بإرثهما.

وفي الختام، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر السيدة كارلا دل بونتي، على خدمتها لسنوات طويلة بصفتها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ونتمنى لها النجاح في عملها في المستقبل.

السيد شافيز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يشكر رئيسي المحكمتين، القاضي بوكار، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ، والقاضي بايرون رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. كما نود أن نشكر المدعيين العامين السيدة دل بونتي والسيد جالو على تقريريهما المكتوبين وعلى عرضيهما هذا الصباح، وقبل كل شيء، على كل ما يضطلعان به من أعمال في مختلف الدوائر التابعة لهما.

ونحن ممتنون للتقدم الذي أحرزته المحكمتان في محاكمة الذين اقترفوا الجرائم البشعة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. ويجدر التنويه بالجهود المبذولة لإنجاز الأعمال في أوقاتها المحددة. ومع ذلك، نشعر أنه في الحالات التي لا يمكن فيها ذلك، سيتعين على مجلس الأمن أن يقيّم كيفية التعديلات الضرورية الناجمة عن ذلك .

ويقتضي عمل هاتين المحكمتين بالضرورة التعاون الكامل من جانب الدول من أجل التغلب على الإفلات من العقاب و توفير العدالة للضحايا. ومما يشجعنا أنه، بين شهري حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، تم إلقاء القبض على أربعة متهمين فارين في قضايا معروضة على محكمة رواندا. ومع ذلك، من المشين أنه حتى اليوم، لا يزال رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش وفيلسيان كابوغا، من جملة قادة هامين آخرين متهمين بارتكاب جرائم خطيرة، طلقاء.

ومـن غـير المقبـول أن يمكّـن مـرور الـزمن وانقـضاء المواعيد النهائيـة، مـن الإفـلات مـن العقـاب. ولـذلك الـسبب مـن المُلـح والـضروري جـدا علـى حـد سـواء أن تفـي جميـع الـدول بالتزاماتهـا الدوليـة باعتقـال المتـهمين وإحالتـهم إلى المحكمة المختصة. وينبغي لمجلس الأمـن أن يراعـي هـذه الحالـة عنـدما ينظر في مـستقبل المحكمـتين لكـي تكـون هنـاك آليـات قائمـة لتقـديم المتـهمين الفـارين إلى العدالـة عنـدما يـتم إلقـاء القبض عليهم في نهاية المطاف.

وفي جانب آخر يتعلق بالتعاون، أشار مكتب المـدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تقريره إلى ضـرورة أن تتعـاون بعثـة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو معـه علـى حمايـة الـشهود. ونحـن نحـث البعثـة مـرة أخرى على العمل مع مكتب المدعي العام، ونأمـل أن تتوقـف الحالة الـتي أُشير إليها في التقرير.

إن إحالـة محاكمـات المتـهمين مـن المستويين المتوسـط والأدنى إلى الـسلطات القـضائية الوطنيـة المعنيـة جـزء أساسـي لاستراتيجيتي الإنجاز. ونحـن نقـدر العمـل الـذي تقـوم بـه كـلا المحكمتين في ذلك الصدد، ولا سيما فيمـا يتعلـق بتعزيـز قـدرة النظم القضائية المحلية. وإن أثر هـذه المهـام لا ينتـهي بمحاكمـة المتهمين، بل إنه يحدث آثارا طويلة الأجل على سيادة القانون وتحـسين إدارة القـضاء في البلـدان المعنيـة. لـذلك، نـشارك في الـدعوة إلى تقـديم المـساعدة الدوليـة إلى الـدول المعنيـة بتلـك القضايا.

أمـا بـشأن إرث المحكمـتين بعـد انتـهاء مهمتيهمـا ووضـع آلية لتـصريف مـا سيتبقى مـن قـضايا ، فـنحن ممتنـون لإسهامات المحكمتين القيّمة. ولا نـزال نـرى أنـه ينبغي لمجلـس الأمن أن ينظر في هذه المسائل بما يلـزم مـن توقـع ومـن زاويـة أوسع تشمل الدول المعنية مباشـرة والمحـاكم المـشابهة والمجتمـع المدني.

أما بصدد الآثار المالية، على وجـه الخـصوص، فينبغـي أيضا أن يُوسع النظر فيها ليشمل الأعـضاء الآخـرين مـن هـذه المنظمـة. وتلـك المـسائل الإداريـة والماليـة أكثـر أهميـة ممـا قـد تبـدو. وكمـا أشـار رئيـسا المحكمـتين، يمكـن أن يتـأثر عمـل المحكمتين إذا ترك الموظفون المؤهلون وذوو الخبرة العمـل بحثـا عن وظيفة أكثر استقرارا. لـذلك، نـرى أنـه ينبغـي أن تُراعـى تلك الشواغل في الطلبات الإدارية ذات الصلة.

وفي الختام، أود إعادة التأكيد مرة أخـرى علـى التـزام بيرو الثابت بدعم الأعمال الـتي تقـوم بهـا المحكمتـان الجنائيتـان الدوليتان ليوغسلافيا الـسابقة وروانـدا ومهمتيهمـا الهـامتين في مكافحة الإفلات من العقاب.

الـسيد النـصر (قطـر): الـسيد الـرئيس، أشـكركم في البداية على عقد هـذه الجلـسة والـشكر موصـول إلى كـل مـن القاضـي بوكـار، رئـيس المحكمـة الجنائيـة الدوليـة ليوغوسـلافيا الـسابقة، والقاضـي بـيرون رئـيس المحكمـة الجنائيـة لروانـدا، والسيدة بونيتي، المدعية العامة للمحكمـة الجنائيـة ليوغوسـلافيا السابقة، والسيد حسن جالو، المدعي العام للمحكمـة الجنائيـة لروانـدا، علـى هـذه الإحاطـات الإعلاميـة المميـزة والـشاملة وعلى تقييمهم للتقدم المحرز نحـو تنفيـذ اسـتراتيجيتي المحكمـتين لإنجاز أعمالهما.

وتواصـل المحكمتـان العمـل علـى تحـسين اسـتراتيجيتي الإنجاز اللتين دعا مجلس الأمن المحكمتين إلى تنفيذهما بموجـب قراريـــه ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، واتخــــاذ إجـراءات علـى عـدة صـعد لتنفيـذ الاسـتراتيجيتين وإكمـال معظم محاكماتهما بنهاية عام ٢٠٠٨. وإننا إذ نـسلم بـضرورة إنهاء عمل المحكمتين ضمن الأطر الزمنيـة المحـددة، فإننـا نؤكـد وبقوة في الوقت نفسه على ضرورة التوازن بين التقيد بـالأطر الزمنيـة وبـين تنفيـذ ولايـة المحكمـتين تنفيـذا كـاملا وبـصورة

فعالة ومرضية، مع مراعاة كاملة لحقوق المتهمين في الحصول على محاكمات عادلة.

إن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا يعد مثالا على عزم المجتمع الدولي والتزام الأمم المتحدة بإقامة العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب من خلال تقديم المسؤولين عن أبشع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية إلى العدالة. ولكن ذلك العزم والالتزام يجب أن يوازيهما التزام مستمر من مجلس الأمن والدول بالعمل على اعتقال المتهمين الرئيسيين الذين ما زالوا طلقاء وتسليمهم إلى العدالة، لأنه لا يمكن تحقيق العدالة ما دام هؤلاء المتهمون الرئيسيون طلقاء على مرأى ومسمع المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، ندعو الحكومات والدول المعنية إلى الوفاء بمسؤولياتها والتزاماتها تجاه المجتمع الدولي وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلى وجه التحديد اعتقال المطلوبين للمحكمتين الذين ما زالوا طلقاء وتسليمهم إلى العدالة، وعلى رأسهم ملاديش وكراديتش وكابوغا، بالإضافة إلى مواصلة الالتزام بتقديم التعاون الكامل من أجل الوصول إلى السجلات والشهود. وندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى المراقبة الصارمة لتنفيذ تلك القرارات.

ومن الضروري الآن، في أواخر سنوات عمر المحكمتين، التركيز على الإرث الذي ستتركانه، إذ أنهما ستتركان إرثا هاما من الفقه القانوني الدولي يمكن أن تسترشد به المحاكم الأخرى. وندعو المحكمتين إلى أن تواصلا جهودهما حتى إكمال عملهما لأن ضحايا هذه الجرائم البشعة يعولون عليهما ويعلقون عليهما آمالا كبيرة لإقامة العدالة والسلام، ولأن عمل المحكمتين يشكل إسهاما في تحقيق الأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية في تلك المناطق. ولكن نؤكد مرة أخرى أن المحكمتين لن تنجزا عملهما إلا بعد محاكمة المتهمين الرئيسيين، الأمر الذي يتطلب تعاونا كاملا من الدول المعنية على تسليمهم حتى يعم الأمن والاستقرار في تلك المناطق.

السيد سويسكم (بنما) (تكلم بالإسبانية): بداية، أود أن أشكر رئيسي المحكمتين الدوليتين ومدعيَيها العامين على التقارير التي قدموها لنا.

من الأهمية بمكان وقد وصلنا إلى المرحلة النهائية للعمل المطول الذي أتمته المحكمتان، أن نسلم بأن المحصلة كانت إيجابية. فقد أحرزت المحكمتان تقدماً بشأن المهام الموكولة إليهما بإحلال السلام وإقامة العدل وتحقيق المصالحة في منطقتي البحيرات الكبرى والبلقان.

ونتوجه بالتهنئة إلى جميع موظفي المحكمتين، ونشكرهم على جهودهم. واليوم، نود أن نزجي الشكر الخاص جداً إلى المدعية العامة السيدة كارلا دل بونتي على كل ما قامت به من عمل، متمنين لها كل التوفيق في جهودها مستقبلاً.

ونحيط علما بتعاون السلطات الصربية في احتجاز السيد توليمير والسيد جورديفيتش، وكلاهما قد أدانته المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وصربيا تستحق الثناء لذلك التعاون ويجب أن تحاول الآن القبض على الأشخاص الفارين، بمن فيهم رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش. ويقدر وفدنا كذلك تعاون السلطات الألمانية في القبض على أوغستين نغيراباتوير في أيلول/سبتمبر، وهو الشخص الذي تطلب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا اعتقاله منذ عام ٢٠٠١.

ومع أنه لم تُنشأ المحكمتان كمؤسستين دائمتين، إلا أنه لا بد من إنجاز عملهما بالكامل. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يكون لديهما الطاقم القضائي والإداري الكافي والهيكل الأساسي اللازم لضمان إنجاز ما تبقى من أعمالهما بنفس النشاط الذي لمسناه حتى الآن. ونحيط علما

بالدراسات والمقترحات التي أعدتها المحكمتان فيما يتعلق بالأمور المتبقية. ونرى أنه لا بد أن ينظر المجلس بجدية في تلك المهام بغية توفير الآليات القضائية لمعالجة الحالات والإجراءات القضائية بشأن الفارين من وجه العدالة الذين يلقى القبض عليهم بعد عام ٢٠١٠. ولا بد لنا أيضا من النظر بعناية في مسائل مثل حماية الشهود، إذ لولاهم سوف تتأثر الحالات المنظورة أمام المحكمتين.

وأخيراً، نرى أنه من الأهمية بمكان أن نستجيب للاعتبارات والشواغل التي عبرت عنها المحكمتان فيما يتعلق بالاحتفاظ بطاقم الموظفين ذوي الخبرة. فمما لا شك فيه، أن هذه المسألة قد تؤثر سلباً على عمل المحكمتين. ونعرب عن التقدير والامتنان للإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة هذا العام في ذلك الشأن، ونحثها على اتخاذ أي خطوات إضافية قد تلزم لضمان احتفاظ المحكمتين بالعدد الكافي من الموظفين لإنجاز عملهما في الوقت المناسب.

السيدة شين بيجيو (الصين) (تكلمت بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس بوكار، والمدعية العامة دل بونتي، والرئيس بايرون، والمدعي العام جالو على إحاطاتهم الإعلامية عن عمل المحكمتين.

ونحيط علما بالتقدم المستمر في عمل المحكمتين، بما في ذلك التحسن المستمر في إجراءاتهما بغية تحقيق درجة عالية من الفعالية في المحاكمات. وتولي المحكمتان أهمية كبيرة للتعاون مع الهيئات القضائية الوطنية، وقد جعلتا من إحالة حالات إلى الولايات القضائية الوطنية عنصراً رئيسياً في استراتيجية الإنجاز. وكل هذه الإنجازات تستحق منا التقدير الكامل.

وهذا التقدم أدى كذلك إلى الثقة والتفاؤل بشأن تنفيذ المحكمتين لاستراتيجية الإنجاز. ونأمل بأن تحظى المحكمتان بثقة أكبر في البلدان المعنية، وأن تتيح لها فرصا أكبر. ونناشد الأعضاء الذين لديهم القدرة على أن يوفروا مزيداً من الدعم المالي والتقني بأن يفعلوا ذلك بغية السماح للبلدان المعنية باكتساب القدرات اللازمة في أقرب وقت ممكن كيما يتسنى لها مساعدة المحكمتين في إنجاز الإحالات بطريقة منهجية وحسنة التوقيت قدر الإمكان. وفي هذا الصدد، يشدد التقييم الذي أعده الرئيس بوكار على أنه

”يجب على المجتمع الدولي ألا يستهين بأهمية أن تكون للمحاكم في دول يوغوسلافيا السابقة القدرة على حمل رسالة المحكمة الدولية ومواصلتها لفترة طويلة بعد انتهاء المحكمة الدولية من إنجاز مهمتها“ (S/2007/663، الفقرة ٣٩).

وتواجه المحكمتان، بالطبع، مشاكل وتحديات معينة، مثل حماية الشهود والتعاون مع جميع الدول والاحتفاظ بالموظفين، في جملة أمور. ونود أن نعرب عن قلقنا في ذلك الشأن ونأمل أن تبذل المحكمتان وكل الأطراف المعنية أقصى جهودها من أجل زيادة التعاون وحل تلك المشاكل بشكل ملائم.

أما بالنسبة لتركة المحكمتين، فإننا نرحب بكون أنهما قدمتا مرة أخرى تقريراً معدلاً مشتركاً. وسنشارك في دراسة برنامج المتابعة في ذلك الصدد. ونرى أنه ينبغي الالتزام بشكل دقيق بالمبادئ والأطر الزمنية لاستراتيجية الإنجاز التي رسمها مجلس الأمن. وعلى المحكمتين أن يواصلا إعداد برامج عملهما مع مراعاة تحقيق ذلك الهدف. وفي نفس الوقت، وعلى ذلك الأساس، ينبغي لهما أن ينظرا في أفضل السبل لمعالجة مسألة المهام المتبقية بعد انتهاء ولايتيهما وتقديم خطة مناسبة لذلك.

وفي سياق تنفيذ استراتيجية الإنجاز، من المؤكد أن المحكمتين ستواجهان عراقيل وتعقيدات. ونعتقد أنه طالما

أبدت جميع الأطراف حسن النية وعززت التعاون، فإن هذه المشاكل يمكن أن تحل بالشكل المناسب.

السيد رينيه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولاً، أود أن أشكر الرئيسين بوكار وبايرون والمدعيين العامين دل بونتي وجالو على إحاطاقم الإعلامية الوافية وعلى العمل الفعال الذي يؤدونه مع معاونيهم على رأس المحكمتين.

إن مجلس الأمن عندما تصرف في إطار الفصل السابع بإنشاء المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، كان يود أن يوجه رسالة قوية إلى المجتمع الدولي برمته مفادها أنه لن يكون هناك إفلات من العقاب عن الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد القانون الإنساني أو الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد البشرية أو جرائم الحرب.

وبعد زهاء ١٥ عاما من ذلك، يمكننا أن نثني على الطريقة التي أسهمت بها المحكمتان، كل في مجال اختصاصه، ليس في إقامة العدل فحسب، وإنما في تخفيف حدة التوترات وإعادة السلام والأمن كذلك. لقد كانتا دعامتين للعدالة الجنائية الدولية، ونتوقع أن تعاقبا مرتكبي الجرائم الفظيعة بشكل خاص وأن تردعا الآخرين عن القيام بذلك في المستقبل.

ولسنا هنا اليوم لتقييم عمل المحكمتين، لكن بمقدورنا أن نؤكد أنهما كانتا على مستوى توقعاتنا منهما. وفي عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، حدد المجلس الإطار الزمني لاستراتيجية الإنجاز لعمل المحكمتين. وطلب منهما أن تتخذا كل الخطوات الممكنة للتقيد بالجدول الزمني المحدد لهما. كما حثت جميع الدول، ولا سيما في المناطق المعنية، على التعاون الكامل مع المحاكم، لكي تستطيع إنجاز عملها في الوقت المحدّد. وشددت على ضرورة مساهمة المجتمع الدولي في تعزيز قدرة السلطات القضائية الوطنية المعنية، بحيث يمكنها أن تتعامل مع القضايا المحالة إليها.

لقد سمعنا اليوم إحاطات إعلامية من الرئيسين والمدّعيين العامين، أجروا فيها تقييما للجهود المبذولة لتسريع الإجراءات وتحسينها. كما سمعنا بيانات تتعلق ببعض المتطلبات المتصلة باستخدام الموارد البشرية، ولا سيما في ما يتعلق بالقضاة المخصصين، وتنظيم محاكم الاستئناف. وأخيرا، أحطنا علما بالإشارات إلى الاعتبارات القضائية التي قد تعيق الالتزام بالمواعيد النهائية المحددة من المجلس لإنجاز العمل. وإننا ملتزمون باحترام تلك المواعيد إلى أقصى حد ممكن.

إن القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) أكد الأهمية التي يعلقها المجلس على المواعيد النهائية. وفيما طُلب إلى المحكمتين أن تقوما بكل خطوة يمكنهما القيام بها، لاحترام المواعيد النهائية، فإن تلك المواعيد لا تعدو كونها خطوطا توجيهية. فبعض العناصر – بما فيها، مثلا، القبض على الفارين وتسليمهم – تقع خارج سيطرة المحكمتين ومن الأساسي والضروري تحقيق العدالة مع احترام أولئك الذين يتحملون المسؤولية الكبرى. وفي ذلك الصدد، أود أن أكرر بشكل خاص، تأكيد التزام فرنسا بضمان تسليم السيد كابوغا، والسيد كاراديتش والسيد ملاديتش للعدالة. كما نؤكد أهمية تعاون بلدان المناطق المعنية في ذلك الصدد.

لقد أُبلغنا بالمعلومات المقدمة في ما يتعلق بعدم الالتزام بالمواعيد النهائية. ونطلب إلى المحكمتين أن تفعلا كل ما في وسعهما للحد من التأخيرات قدر الإمكان. واستنادا إلى الوثيقة المشتركة التي عممتها المحكمتان، فإنه يجب على المجلس وعليها أيضا تنفيذ العمل المتوجب تنفيذه بجدية، لتحديد ميراث المحكمتين، والقرارات التي يتحتم اتخاذها في ما يتعلق بالمهام المتبقية التي يجب متابعتها بعد إنجاز العمل. وذلك العمل تقني جدا، ويجب القيام به بطريقة منهجية جدا، وبالتعاون الكامل مع موظفي كلتا المحكمتين.

أخيرا، أود أن أشكر السيدة دل بونتي، التي ستترك منصبها، والتي أعربت عن خيبة أملها. وإنني أعتقد أن العمل الذي قامت به بالنيابة عن المحكمتين، طوال سنوات عديدة، سيسمح لها بأن تغادر وهي مطمئنة الضمير.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): إنني أيضا أود أن أشكر الرئيسين فاوستو بوكار ودينيس بايرون، والمدعيين العامين كارلا دل بونتي وحسن بوبكر جالو، على تقاريرهم وبياناهم اليوم. وتود بلجيكا أن تعيد تأكيد دعمها القائم للمحكمتين في مكافحتهما الإفلات من العقاب، وعملهما لاستعادة سيادة القانون ومساهماتهما في المصالحة الوطنية. إننا نعتقد أن الدعم ينبغي أن يكون فعالا، ولا سيما حين يتم تجاهل الحاجة إلى العدالة الجنائية الدولية، وهو أمر مؤسف، أو حتى حين يُنقل الاهتمام بها إلى مرتبة ثانوية. كما أود أن أكرر التحية التي وجهتها إلى السيدة دل بونتي في حزيران/يونيه الماضي، على التصميم والرؤية اللذين نفّذت بهما عملها. وأتمنى نجاحا مماثلا لخلفها، سيرج برامرتز.

إن تقارير المحكمتين أوضحت، بشكل مقنع الجهود المبذولة لتنفيذ استراتيجيات الإنجاز لعملهما. ونحن نأسف لأنه يجب تمديد عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في مجال إجراءات المحاكمة، إلى ما بعد نهاية عام ٢٠٠٨. لكنه يبدو، بالمقارنة مع التاريخ الأصلي، أن التأخير يعود إلى ظروف خارجة كليا عن سيطرة المحكمة وإلى مسائل أخرى غير منظورة.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه من المهم أن نذكر مجددا أن بلجيكا تعتبر المواعيد النهائية المحددة لإنجاز العمل في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) خطوطا توجيهية يمكن تمديدها إذا كانت هناك أسباب وجيهة. ووفد بلدي، كما فعل في حزيران/يونيه، يطلب إلى كبار المسؤولين في كلتا المحكمتين أن يواصلوا جهودهم لضمان إنجاز العمل، قدر الإمكان، ضمن المواعيد النهائية المحددة في القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

إن وفد بلدي يقدر المشاكل الناجمة عن مغادرة بعض كبار موظفي المحكمة ذوي الكفاءة العالية، فضلا عن بعض المسائل الإدارية والتنظيمية الأخرى، التي أشار إليها، هنا، ممثلو المحكمتين. وعلاوة على ذلك، إننا ندرك أنه لا يمكن لمجلس الأمن أن يطلب إلى المحكمتين إنجاز عملهما ضمن مواعيد نهائية معينة، بدون تزويدهما بالموارد المعقولة اللازمة لإنجاز عملهما.

ولن يمكن الاعتبار بأن المحكمتين وفرتا العدالة بشكل كاف ما لم تتم محاكمة المتهمين الفارين. ويصدق ذلك، بشكل خاص، على الفارين المتهمين بأبشع الجرائم، بمن فيهم رادوفان كاراديتش، ورانكو ملاديتش وفيليسيان كابوغا. ونحن نطلب إلى جميع الدول المعنية أن تتعاون تعاونا كاملا مع المحكمتين، لأن من واجبها أن تفعل ذلك، لإلقاء القبض على أولئك الأشخاص وإحالتهم إلى لاهاي.

وبلجيكا تتلقى بأسف المعلومات التي قدمتها السيدة دل بونتي اليوم، في ما يتعلق بتدهور تعاون صربيا مع المحكمة. وإننا نحث حكومة بلغراد على أن تفعل كل شيء ممكن للتعاون الكامل مع المحكمة.

أخيرا، إن المهام المتبقية، التي يجب تنفيذها في أعقاب إغلاق المحكمتين، وفقا لهيكلتهما الحالية، تجب معالجتها بدون إبطاء. والدراسة المشتركة التي نفذتها المحكمتان، حددت بوضوح تلك المهام المختلفة. وذلك أساس ممتاز لعمل مجلس الأمن. وبلجيكا مستعدة للقيام بدور فعال ومسؤول في تلك المناقشة الأساسية.

السيد أوكيو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن خالص شكرنا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة حول أنشطة المحكمة الدولية، لمحاكمة

الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة، منذ عام ١٩٩١، وأنشطة المحكمة الجنائية الدولية، لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الرونديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة، المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

وكما يدرك الجميع، فإن التقييم الدوري لأنشطة المحكمتين يعطينا فرصة لتقييم التقدم المحرز في مكافحة الإفلات من العقاب. لذا، يود الكونغو أن يعيد تأكيد امتنانه للرئيسين فاوستو بوكار ودينيس بايرون، وللمدعيين العامين كارلا دل بونتي وحسن بوبكر جالو، على التقارير التي قدموها إلينا للتو، والتي تعطينا فكرة واسعة عن العمل المنجز، وعلى التزامهم الشخصي الراسخ بالاضطلاع بأعباء عملهم الثقيلة.

إن نظر وفد بلدي في تلك التقارير والتقييمات المتنوعة، جعله يتوصل إلى عدة استنتاجات حاسمة، متعلقة بالعمل الراهن للمحكمتين، وبعملهما اللاحق، ولا سيما في ما يتعلق بنهاية ولايتهما، وفقا لاستراتيجية الإنجاز المنشأة بمقتضى القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وعلى صعيد عمل المحكمتين حتى الآن، نلاحظ عدة جوانب إيجابية، ولا سيما التصميم الثابت على تنفيذ أنشطتهما بطريقة سريعة جدا. والدليل على ذلك واضح من الأحكام العديدة الصادرة عنهما، والاعتقالات لأولئك المفترض أنهم مذنبون بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، وإحالة القضايا إلى الدول للحكم فيها وإصدار الأحكام بشأنها. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يهنئ الرئيسين والمدعيين العامين لكلتا المحكمتين، فضلا عن جميع موظفيهما، على النتائج التي استطاعوا تحقيقها، ليس بتوفير العدالة فحسب، وإنما، فوق ذلك، بالقدرة على تعزيز العودة إلى السلام والمصالحة الوطنيين في بلدين كانا ممزقين تماما. أشير مع الارتياح إلى الجهود التي تبذلها المحكمتان من أجل تحقيق تخفيض كبير في عدد القضايا التي تُنظر. وحتى اليوم، كما ذُكر في الإحاطات الإعلامية المقدمة هذا الصباح تلقى ١٠٦ مما مجموعه ١٦١ متهما حكما نهائيا من قبل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأنهت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إجراءات محاكمة ٣٥ متهما. وفي الوقت نفسه، بذلت الجهود لتعزيز النظام القضائي الرواندي.

وأيا كانت الصعوبات التي تمت مواجهتها، فإن كل هذه العناصر تمثل تقدما كبيرا جدا في مجال العدالة الجنائية الدولية. وستبقى دائما النتائج المحققة مصدر إلهام للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي بأكمله. ومع ذلك ما زال هناك عدد من مصادر القلق فيما يتعلق بحسن أداء المحكمتين وإتمام أعمالهما في المواعيد النهائية المستصوبة.

ومن الملح بشدة أن نتعامل مع الحالات المثيرة للقلق التي تم التأكيد عليها في التقارير والعروض التي قدمت هذا الصباح، ولا سيما مسألة القبض على المتهمين الذين لا يزالون طلقاء والذين يتلقون الدعم من مختلف المصادر. وفي ذلك الصدد، فإن عددا من المسائل التي ذكرت، تبرز أن هناك افتقارا إلى عنصر الإلحاح من جانب بعض الدول في الوفاء بالتزاماتها الدولية بالتعاون في القبض على المشتبه فيهم في أكثر الجرائم خطورة. إن وجود أربعة متهمين في يوغوسلافيا السابقة – كاراديتش وملاديتش وزوبليانين وهادزيتش – ما زالوا طلقاء وأن هناك ١٤ هاربا من رواندا ما زالوا أيضا طلقاء في أمر يثير الإحباط الشديد، ويعطي الانطباع بأن هناك أعمالا غير منجزة.

وأشاطر في هذا الصدد بعض المدعين العامين خيبة أملهم التي أعربوا عنها إزاء تصرف بعض الدول. وتدين الكونغو عدم التعاون هذا وتؤكد من جديد أنه يجب أن تقودنا جميعا مكافحة الإفلات من العقاب إلى الانخراط في قضية مشتركة، إذا كان لنا أن نحقق نتائج أفضل. ولذلك يجب على مجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار مطالب العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب ويضمن أن نمارس ضغطا قويا على الدول الأعضاء التي لا تميل إلى التعاون بنشاط مع المحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضا أن تواكب مسؤولية الدول في التعاون مع المحكمتين السعي الدؤوب من جانب تلك الدول لتمكين هؤلاء الذين تبرئهم المحكمتين من العودة للوطن. كما أن هذا مطلوب أيضا لتحقيق سيادة القانون. ينبغي ألا نغفل حقيقة أن إنشاء المحكمتين لم يكن ببساطة من أجل توفير العدالة للعديد من ضحايا الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا فحسب، بل أيضا لمكافحة الإفلات من العقاب، وبناء السلام، وتعزيز سيادة القانون.

وكما أبرزنا في التقرير قيد النظر، يجري الإسراع حاليا بالعمل الذي تضطلع به المحكمتان بهدف تنفيذ استراتيجيات الإنجاز في عام ٢٠٠٨ بالنسبة إلى محاكمات أول درجة وقضايا الاستئناف المقدمة في عام ٢٠١٠. ولذلك فإنها نقطة مهمة في هذا الوقت، وفي رأي وفد بلادي أنه من الضروري أن نكثف نظرنا في المسألة، بما في ذلك المرونة التي يمكن أن يبديها المجلس في حالة ما إذا كانت المحكمتان غير قادرتين على إنهاء عملهما في المواعيد النهائية المحددة.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن قلقه إزاء مختلف الصعوبات التي يتم مواجهتها عند نقل الشهود إلى أماكن أخرى، وعند تنفيذ الأحكام والاحتفاظ بالموظفين اللازمين لإنجاز العمل. ونؤيد فكرة تقديم منح الإخلاص في العمل لتشجيع المسؤولين على البقاء في الخدمة حتى إكمال الأعمال.

ولذلك من الملح بشدة أن تقوم الدول بتوفير الموارد البشرية والمالية الكافية للمحكمتين لتمكينهما من تنفيذ استراتيجيات الإنجاز الخاصة بهما تنفيذا كاملا.

وكما ذكرنا منذ بضعة أيام، فإننا نرحب بتعيين السيد سيرجي براميرتز بصفته المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. كما نود أن نعرب عن امتناننا العميق للسيدة كارلا دل بونتي. إن تفانيها وشجاعتها وتصميمها على اعتقال المتهمين الطلقاء أمور تستحق الاعتراف التام من جانب وفد بلادي. ونتمنى لها كل النجاح في أنشطتها في المستقبل.

السيد ماكونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر لرئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، السيد فاوستو بوكار، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، السيد دينيس بايرون، على البيانين اللذين يعرضان أعمال المحكمتين. كما نود أن نتقدم بالشكر للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، السيد حسن جالو. وبمناسبة أن هذه آخر مرة تتاح لنا فيها هذه الفرصة، نود أيضا أن نعرب عن عميق تقدير حكومة جنوب أفريقيا وامتنانها للسيدة كارلا دل بونتي، المدعية العامة التي انتهت مدة ولايتها للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على خدماتها الجليلة للإنسانية ولكونها النموذج الذي لا يحيد لقوة العدالة الدولية التي تمضي بلا هوادة. نتمنى لها النجاح في مساعيها في المستقبل.

ويثني وفد بلادي على كلا المحكمتين لما تتخذاه من خطوات لكفالة تحقيقهما لاستراتيجيات الإنجاز الخاصة بهما. وعلى وجه الخصوص، نرحب بالتدابير المتخذة لزيادة كفاءة المحكمتين في إدارة المحاكمات عن طريق عقد عدد كبير من المحاكمات في وقت متزامن، ولإدخالهما تعديلات على النظامين الداخليين لهما بغرض الإسراع بإجراءات التقاضي وتحقيق الاستخدام الأمثل للقضاة المخصصين.

إن استراتيجيات الإنجاز محدودة الأجل، ولذلك، وبغض النظر عن الخطوات التي تتخذها المحكمتان لزيادة كفاءتهما، هناك قضايا قد يمكن، بسبب التقادم والعجز عن تنفيذ عمليات، الاعتقال، أن تحال إلى الولايات الوطنية. ومع ذلك يبدو أن هناك وجهة نظر قائمة تعلن أن هناك بعض القضايا، بسبب طبيعتها تستحق أن يعاد إنشاء المحكمة لتناولها، حتى وإن تم تنفيذ أوامر الاعتقال بعد غلق أبواب المحكمتين. ونقوم بدراسة تلك القضايا، حيث أننا لم نقتنع بعد، في الوقت الحالي، بأن هناك ضرورة مطلقة لذلك.

إننا نرى أن إحالة القضايا إلى الولاية الوطنية أمر أساسي لتحقيق استراتيجيات الإنجاز الواردة في القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، بما في ذلك بالنسبة إلى أية قضايا أخرى يمكن أن تظهر نتيجة لعمليات الاعتقال في المستقبل لأفراد ما زالوا طلقاء بعد غلق أبواب المحكمتين. ولذلك نثني على مختلف البلدان التي وافقت على قبول قضايا من المحكمتين. ومع ذلك فنحن حريصون بوجه خاص على أن نرى بلدان الحالة التي ارتكبت فيها الجرائم تضطلع بمسؤوليتها عن قبول القضايا المحالة إليها من المحكمتين. ولذلك نرحب بأية جهود تبذل لتقديم المساعدة التقنية لبلدان الحالة لكي تتمكن من إصلاح نظامي العدالة والسجون فيها من أجل استيعاب القضايا من المحكمتين بشكل أفضل.

لقد علمنا، فيما يتعلق بمسألة الأفراد الذين برأتهم المحكمة، أن بعضهم ما زال تحت حماية محكمة رواندا في أروشا. وتوقعنا أن للأفراد الذين برأتهم المحكمة الحق في العودة إلى بلد الجنسية التابعين له. ولذلك من المهم بالنسبة لنا ما إذا كانت بلدان الجنسية لا ترغب في استقبال هؤلاء الأفراد. وسيكون من المهم أيضا بالنسبة لنا ما إذا كان لهؤلاء الأفراد أنفسهم خوف مشروع فيما يتعلق باضطهادهم، في هذه الحالة يتعين تقديم قضاياهم بأسلوب يتفق مع القوانين المعنية المتصلة باللاجئين.

وفي كلتا المحكمتين يوجد متهمون لا يزالون طلقاء وبعضهم، بوجه خاص، متهمون رفيعو الرتب أو يزعم أنهم ارتكبوا جرائم ينبغي مثاليا التعامل معها على المستوى الدولي. وبالنسبة إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ذكر المدعي العام اسم فيليسيان كابوغا، وعلمنا بإسهاب بالتفاعل الدائر فيما بين مكتب المدعي العام وحكومة كينيا بشأن هذه القضية. إننا نشجع هذا التفاعل.

أما بالنسبة إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن الهاربين الذي يتعين ذكرهم هم رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش. لقد استمعنا بإسهاب إلى السيدة كارلا دل بونتي حول هذه المسألة. لقد أعربت عن خيبة أملها فيما يتعلق بهذه المشكلة. ويحدونا الأمل في أن يمثل هذان الهاربان أمام العدالة في نهاية المطاف، وندعو إلى التعاون الكامل مع المحكمتين لاعتقالهما وتقديمهما للمحاكمة.

إن اقتراب موعد انتهاء المحكمتين من مهامهما يعني أننا يجب أن نضمن استمرارهما في تلقي الموارد الكافية لتمكينهما من إنجاز عملهما وولايتهما. وفي ضوء ذلك، سنتناول الطلب الذي تكلم عنه القاضي بايرون فيما يتعلق بالإذن للأمين العام باتخاذ جميع التدابير المعقولة لضمان أن

تستطيع محكمة رواندا الاحتفاظ بموظفيها من أجل تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بها. وإننا كدول يجب أن نواصل تقديم التعاون فيما يتعلق بسفر الشهود واعتقال المتهمين ونقلهم، كما ينبغي أن ننظر في مسألة إعادة توطين الأفراد الذين برأهم المحكمة.

علاوة على ذلك، من الضروري أن نتناول مسألة التراث الذي ستخلفه هاتين المحكمتين وأن نضمن المحافظة على إنجازاهما.

السيد روغاتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر إلى المسؤولين الأقدم لكلا المحكمتين على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى التقريرين المقدمين إلى مجلس الأمن عن حالة تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

كما نشعر أيضا بالامتنان للمقترحات المهمة الواردة في الوثيقة المنقحة عن التراث المستقبلي للمحكمتين التي ينظر فيها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن. وسنسعى من أجل التوصل إلى أفضل الخيارات الممكنة بشأن الآليات المقترحة لما تبقى من اختصاصات المحكمتين.

ونشير إلى أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تعمل بصورة منتجة على مدار الأشهر الستة الماضية. إن اعتقال أربعة متهمين خلال تلك الفترة والإسراع بالإجراءات الجنائية فيما يتعلق بهؤلاء الأفراد المحتجزين لدى المحكمة لدليل على تحقيق بعض التقدم الواضح في الاضطلاع بمهام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ونرحب بالجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لتصفية حجم القضايا المعروضة عليها ولإحالة القضايا إلى الولاية الوطنية، عند الإمكان، دون أي إضرار بمبادئ العدالة. وفي هذا السياق، فإن الجهود المبذولة لتطوير نظام العدالة في رواندا، بما في ذلك بناء القدرات، للحكم في القضايا المحالة إليها من المحكمة أصبحت ملحة بصورة متزايدة.

ويُظهر تقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أيضا أن المحكمة تبذل جهودها لتنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بها. ومع ذلك لا يستطيع المرء إلا أن يشعر بالقلق إزاء التقييمات التي أوردها الرئيس والمدعي العام فيما يتعلق بالتواريخ المتوقعة لإكمال جلسات المحاكمة وإجراءات الاستئناف. وأود أن أشير، مرة أخرى، إلى أن كلا المحكمتين يجب أن تسترشدا بالمواعيد النهائية التي حددها مجلس الأمن وأن تفعلا كل ما في وسعهما للتأكد من إنجاز العمل بنهاية عام ٢٠١٠.

إن عدم احتجاز بعض المتهمين لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لا يمكن اعتباره مبررا للتمديد غير المحدود لأنشطة هاتين الهيئتين. وفي سياق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة نرى أنه من المهم اتخاذ إجراء أكثر جرأة لإحالة قضايا المتهمين لنظر المحاكم في دول المنطقة.

أود أن أتطرق بوجه خاص إلى مسألة التعاون مع المحكمة في مجال حماية الشهود. كما أود أن ينظر أعضاء المجلس في الفقرة ٣٥ من المرفق الثاني من تقرير رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2007/663). وتشير المدعية العامة بشكل محدد إلى وجود صعوبات تواجه المحكمة في الحصول على أدلة من الشهود في قضية راموش هاراديناي. ويرفض شهود كثيرون تقديم أي أدلة خوفا على أنفسهم وعلى أفراد عائلاتهم.

مرة أخرى، أود أن أؤكد أن المدعية العامة تبلغ مجلس الأمن أن مكتبها يرغب في أن يستفيد من المساعدة التي ستقدم من جانب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو فيما يتعلق بمسألة حماية الشهود. ومع ذلك تظل

فرصة هذا الشكل من أشكال المساعدة ضربا من الأوهام، حيث أن المتهم هاراديناي يتمتع بتأييد كبار الممثلين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأود أن أطلب إلى المدعية العامة أن تشرح بمزيد من التفصيل المعلومات المقدمة في تقريرها عن هذه المسألة.

مرة أخرى، نهيب بأعضاء مجلس الأمن أن يولوا اهتماما شديدا لاقتراحنا الذي قدم منذ بعض الوقت حول صياغة تعقيب للمجلس على هذا الوضع الفاضح.

السيد تاتشي - مينسون (غانا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، أولا، أن أنضم إلى الأعضاء الذين تقدموا بالشكر لرئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي فاوستو بوكار، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي دينيس بايرون، والمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، السيدة كارلا دل بونتي، والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، السيد حسن جالو، على تقاريرهم المفصلة. لقد أثار إعجابنا الالتزام والروح المهنية اللذين تحلوا بهما الرئيسان والقضاة والمدعون العامون وموظفو هاتين المحكمتين، الذين يتصدرون الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب عن ارتكاب أشد الجرائم خطورة.

بالنسبة إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نشير مع الارتياح إلى أنه من بين ١٦١ متهما رهن المحاكمة، يوجد فقط ١١ متهما في مرحلة ما قبل المحاكمة، بالرغم من أنه يوجد أربعة متهمين لا يزالون طلقاء. كما نود أيضا أن نثني على الدور الذي يضطلع به القضاة المخصصون، الذين شاركوا أيضا في تحقيق هذا الإنجاز.

إن مسألة إحالة قضايا إلى الولاية الوطنية المختصة من الوسائل الهامة الأخرى، ليس لخفض حجم العمل في المحكمة فحسب، بل لوضعها أيضا على المسار الصحيح تجاه التنفيذ الناجح لاستراتيجية الإنجاز الخاصة بها. ونعتبر أن برنامج التوعية الخاص بالمحكمة أمر أساسي لتثقيف الناس، ليس بالنسبة لدور المحكمة فحسب، بل أيضا بالنسبة لمهمة وضع أنظمة للعدالة في مناطق ما بعد انتهاء الصراعات. إن هذا النهج القائم على الأفراد وعلى القاعدة الشعبية لا غنى عنه في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لبناء المؤسسات التي سترسخ سيادة القانون في المناطق المتضررة.

ويتصل بهذا مسألة بناء القدرات ذات الأهمية بالنسبة لتعزيز قدرات الولايات الوطنية لتمكينها من تناول القضايا المحالة إليها ومسائل التراث.

وبالنسبة لموضوع التعاون، ندعو الدول إلى الوفاء بالتزاماتها في المجالات من قبيل المساعدة في تعقب الهاربين واعتقالهم وفي أي مجال من مجالات المساعدة قد تطلبه المحكمة. وبدون هذا التعاون قد تنهار فعالية المحكمة واستراتيجية الإنجاز الخاصة بها. ومن الضروري البعث برسالة واضحة إلى المتهمين الطلقاء بأنهم لا يمكنهم ممارسة لعبة الانتظار طويلا.

وحول هذه النقطة، من المخيب للآمال أن أربعة هاربين، بمن فيهم اثنان من أسوأهم سمعة، ما زالوا طلقاء. ونحث الدول المعنية على أن تتخذ الخطوات اللازمة للقبض على هؤلاء الهاربين وتقديمهم للمحاكمة.

ونريد أن نعرب عن قلقنا إزاء حالات تخويف الشهود التي أبلغ عنها، وندعو إلى وضع برنامج فعال ودائم لحماية الشهود. ويعتبر هذا واجبا أخلاقيا وقانونيا ندين به لهؤلاء الذين يخاطرون بحياتهم لكي يدلوا بشهادات حاسمة في بعض هذه المحاكمات.

فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإنه مما يثير إعجابنا مرة أخرى التقدم المحرز في التصرف في القضايا. ونشير إلى الصعوبات التي تواجهها المحكمة في

سعيها من أجل إحالة بعض القضايا إلى الولايات الوطنية المختصة، ولا سيما في أفريقيا. ونعتقد أنه كي تكون بعض هذه الإحالات ممكنة، لا بد أن تقوم المحكمة من وضع برامج لبناء القدرات والمساعدة الفنية في البلدان المعنية، التي لدى بعضها نظم قضائية مثقلة بالأعباء.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر للمحكمة الموارد الضرورية لضمان نجاح هذه البرنامج. ومن شأن هذا أن يعزز أنشطة التوعية التي تقوم بها المحكمة، فهي إسهام أساسي من المحكمة في إحلال السلام والمصالحة الوطنية في رواندا. ونحن على ثقة بأن المحكمة ستترك بعملها إرثا من العدالة واحترام سيادة القانون – التي هي لب السلام والاستقرار والأمن في المنطقة.

ونود أن نتناول الموضوع الهام للغاية المتمثل في استراتيجية الإكمال ومسائل الإرث بالنسبة للمحكمتين. وسيواجه المجتمع الدولي عما قريب مسائل الإرث، لا سيما مسألة المتهمين الفارين من العدالة واستعراض الأحكام والإشراف على تنفيذ السجن والمحفوظات. ومن الواضح أنه ينبغي إنشاء نسخة مصغرة من المحكمتين لمعالجة هذه المسائل ومن أجل الاستمرارية. وفي هذا الصدد، لأسباب عملية ومن حيث المبدأ، نود أن نقول إننا لا نعتبر استراتيجية الإكمال ذات موعد ثابت ونهائي لا يتغير. ونرى أنه لا بد أن تتوفر المرونة للتمكن من الانتهاء من جميع القضايا والمسائل المعلقة. وفي هذا الشأن، تقوم التشريعات الوطنية بدور هام في مساعدة المحكمتين المصغرتين. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن المحكمتين من أداء ولايتيهما بنجاح وترك إرث دائم ورائهما في مكافحة الإفلات من العقاب وأيضا في تعزيز القانون الإنساني الدولي.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للسيدة كارلا دل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة المنتهية ولايتها على تفانيها في السعي إلى تحقيق العدالة وعلى الخدمة الرائعة التي قدمتها إلى المحكمة والمجتمع الدولي.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أُشارك المتكلمين الآخرين في الترحيب بالرئيسين والمدعيين العامين لكلا المحكمتين في المجلس وأن أشكرهم على تقاريرهم وإحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وأود أن انتهز الفرصة لأشيد كذلك بالسيدة كارلا دل بونتي، التي تنتهي ولايتها عن قريب، على عملها المتميز وتفانيها وخدماتها الهامة لقضية العدالة.

وتؤكد إندونيسيا مجددا على دعمها للإسهام الفعال الذي قدمته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تقديم المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا إلى العدالة.

ويشدد وفد بلدي على أهمية استراتيجيتي الإكمال، اللتين تساعدان بصورة أساسية على ترشيد المرحلة الأخيرة من عمل المحكمتين. ومن ثمّ نثني على المحكمتين لاتخاذهما خطوات عملية لضمان التنفيذ في الوقت المناسب لاستراتيجيتي الإكمال. ونلاحظ كذلك أنهما تحرزان تقدما كبيرا نحو الانتهاء من عملهما.

وبغية التركيز على إرث المحكمتين وعلى الآليات التي ستتركانها وراءهما بعد انتهاء عملهما، يشدد وفد بلدي على أهمية التمكّن من إنهاء المهام المتبقية. ونرى أن مسألة المهام المتبقية أمر متعدد الجوانب وينطوي على اعتبارات قانونية وسياسية. وعلى مجلس الأمن، من ناحيته، أن ينظر على نحو مناسب في المسألة ويناقشها بشكل منظم وشامل وفي إطار عملية واسعة وشاملة تشترك فيها الدول المعنية، والمحاكم المماثلة والمجتمع المدني. ومن المفيد كذلك أن ننظر في

الـدروس المـستفادة مـن المهـام المتبقيـة للمحـاكم العـسكرية الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ويرى وفد بلدي أن أهم المهام المتبقية الـتي ينبغـي أن يوليهـا المجلس اهتمامـا خاصـا هـي محاكمـة المتـهمين الهـاربين. ونعتقـد أن عمـل المحكمـتين لـن يكتمـل حـتى يمثـل المتـهمون الرئيسيون أمـام العدالـة. ويتطلـب ذلـك التعـاون الكامـل مـن جميع الـدول المعنيـة، ليس لمثـولهم أمـام العدالـة فحـسب، بـل أيضا لاستعادة الاستقرار في المناطق المعنية.

وهنـاك سمـة هامـة أخـرى لاسـتراتيجية الإكمـال في المحكمتين فيما يتعلق بالمهام المتبقية وهي إحالـة بعض القـضايا إلى المحاكم الوطنية. ويدرك وفد بلدي المزايا والتحديات الـتي تـشكلها هـذه الخطـوة. وفي هـذا المجـال، نـولي أهميـة خاصـة لبرامج بناء القدرات للمحاكم الوطنيـة. ونـشيد بـالجهود الـتي تبـذلها المحكمتـان للاستمرار في تعزيـز التعـاون مـع الـسلطات الوطنيـة المختـصة، لا سـيما مـع المحـاكم المحلية في روانـدا وفي دول يوغوسلافيا السابقة. ونؤيد في هذا المجال مواصلة تقـديم المساعدة من قبـل المجتمع الـدولي لتطوير القـدرات القـضائية المحلية في الـدول المعنيـة، وذلـك للتأكـد مـن أن جميـع القـضايا المحالة إليها تحاكم وفق الالتزام التام بمعـايير أصـول الإجـراءات القضائية المتبعة.

وفي الختـام، اسمحـوا لي أن أؤكـد مـن جديـد علـى التزامنا الشديد بمواصلة التعاون مع المحكمتين لـضمان أدائهمـا لولايتيهمـا بـصورة كاملـة، بمـا في ذلـك تنفيـذ اسـتراتيجية الإكمال الخاصتين بهما.

الرئيس (تكلم بالانكليزيـة): أود أن أدلي الآن ببيـان بصفتي ممثل إيطاليا.

اسمحـوا لي في البدايـة أن أشـارك المـتكلمين الآخـرين الـذين تقـدموا بالـشكر إلى الـرئيس بوكـار والـرئيس بـايرون، وكذلك المدعية العامـة كـارلا دل بـونتي والمـدعي العـام جـالّو على البيانات التي قدموها إلى المجلس. وتـشيد إيطاليـا بالتقـدم الملمـوس المحـرز في متابعـة اسـتراتيجية الإكمـال مـن خـلال الالتـزام القـوي مـن جانـب المحكمـتين، وقـضاتهما ومـدعييهما العامين، وكذلك موظفيهما.

وأود أن أنتـهز هـذه الفرصـة لأشـكر المدعيـة العامـة كـارلا دل بـونتي علـى التزامهـا المخلـص وتفانيهـا وإصـرارها وأنشطتها المتسقة في مجال الادعـاء الـتي تهـدف إلى وضـع حـد لثقافة الإفـلات مـن العقـاب في الـسنوات الماضـية، ونتمـنى لهـا كل النجاح في مساعيها في المستقبل.

وفي الوقت نفسه، أريد أن أكـرر تهانينـا للـسيد سـيرج براميرتــز لتعينـــه مـــدعيا عامـــا للمحكمـــة الجنائيـــة الدوليـــة ليوغوسلافيا السابقة وأتمنى له كل النجاح في تحقيق مهمته.

ونلاحظ مع الارتيـاح أن تعـاون جميـع الأطـراف مـع المحكمـتين قـد تحـسن. والتعـاون الآن أكثـر أهميـة ممـا مـضى. وفيمـا يتعلـق بالمتـهمين الفـارين، لا حاجـة إلى التـذكير بأنـه لا بـد مـن تنفيـذ طلبـات الاعتقـال المعلقـة. فـإذا لم تـستمع المحكمتـــان الـــدوليتان لجميـــع القـــضايا الهامـــة علـــى النحـــو الواجـــب – لا ســـيما الإجـــراءات ضـــد راتكـــو ملاديـــتش ورادوفـان كـراديتش ، وفيمـا يتعلـق بالمحكمـة الجنائيـة الدوليـة لروانـدا قـضية فيليـسيان كـابوغـا، فـيمكن أن ينظـر إلى ذلـك بوصفه تخليـا عـن الولايـة الـتي أوكلـت إلى المحكمـتين مـن قبـل مجلس الأمن. ويتطلب احترام الـضحايا وأقـاربهم عـدم إفـلات مرتكبي أشنع الجرائم الدولية من العقاب.

وتتطلـب مهمـة إسـهام المحكمـتين في إحـلال الـسلام الدائم في المجتمعات التي مزقتـها الفظـائع الرهيبـة الـتي ارتكبـها أكـبر المـسؤولين عـن تلـك الجـرائم أن يقـدموا إلى العدالـة. ولا ينبغي بعث رسالة بأن الوقت في صالح الجناة.

أمـا فيمـا يتعلـق بالمـساعي المـستقبلية للمحكمـتين المخصـصتين ومـا يتعلـق باسـتراتيجياتهما للإكمـال، تعتقـد

إيطاليا أن المسائل الهامة هي أنه ينبغي الانتهاء من العديد من القضايا التي تنظر فيها المحكمتان؛ وإجراء محاكمات للمتهمين الفارين عندما يتم القبض عليهم؛ ومواصلة تحويل المحكمتين للقضايا الأقل أهمية إلى المحاكم الوطنية المختصة شريطة أن تكون قادرة على الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان المشار إليها في قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)؛ وتيسير إعادة تشكيل الأنشطة القانونية التي تركز على الاستئنافات وعلى إمكانية مراجعة الأحكام؛ وإذا أمكن، زيادة التوعية التي تضطلع بها المحكمتان وأنشطة بناء القدرات، التي أثبتت أن لها أثرا كبيرا على السكان المدنيين. وينبغي الترحيب بأي دعم من المجتمع الدولي لهذه العمليات، بما في ذلك الدعم الذي يهدف إلى تعزيز القدرة القضائية للبلدان المعنية على إجراء محاكمات جنائية على ارتكاب الجرائم الدولية.

وفي الختام، أود أن أذكر بأن المجلس ينظر بجدية في إرث المحكمة. وسيُعقد بعد ظهر غد اجتماع للفريق العامل المعني بالمحكمتين، وبمشاركة الأطراف الأساسية في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وهناك مسائل دقيقة عديدة ذات طبيعة قضائية وإدارية معا، قيد النظر. ونحن واثقون بأنه ستتخذ قرارات هامة للتأكيد مجددا على الغرض الذي من أجله أنشئت المحكمتان، وبالتحديد، هو معاقبة المسؤولين عن ارتكاب أفظع الجرائم الدولية في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا. إن العدالة الجنائية الدولية في هذه المجالات، كما هو الحال في باقي العالم، لن تنتهي في عام ٢٠١٠.

وفي الختام، أود أن أطلب من الرئيس بوكار أن يتحدث أكثر قليلا عن حاجة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى المزيد من القضاة المخصصين بشكل مؤقت للإسهام في تنفيذ استراتيجية الإكمال.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس لمجلس الأمن .

أعطي الكلمة لممثل رواندا.

السيد نيسينغامانا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن المسألة الهامة المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونود أن نؤكد للمجلس دعم حكومتي التام وتعاونها أثناء مواصلة المحكمة تنفيذ استراتيجية الإكمال. ويعرب وفد بلدي عن شكره للقاضي بايرون والمدعي العام جالو على بيانيهما.

ونلاحظ أن عدد الأشخاص الذين تمت أو تجري محاكمتهم قد وصل إلى٦٠ شخصا. وينتظر ثمانية من المحتجزين المحاكمة: من بينهم خمسة ينظر في إمكانية إحالتهم إلى المحاكم الوطنية. وباعتقال أغوستين نغيراياتواري في ألمانيا مؤخرا وكذلك ثلاثة أشخاص آخرين – لوران بوسيبباروتا، ووينسلاس مونييشياكا ودومينيك نتاووكوريـاريو – في فرنسا، يكون بذلك قد انخفض عدد المتهمين الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من ١٨ إلى ١٤. ولكن، نلاحظ أن الـ ١٤ الباقين، بما فيهم فيليسيان كابوغا والعقيد سيربوغا والعقيد روغافريتا وغيرهم من الذين خططوا للإبادة الجماعية في رواندا، هم من أخطر المتهمين الهاربين.

إننا نناشد المجلس مرة أخرى أن يتخذ تدابير عاجلة لضمان ألاّ يفلت المتهمون من العقاب. إن الاعتقالات التي تمت في هذه السنة تطور إيجابي يستحق التقدير، ولكن هناك معلومات كثيرة عن أماكن تواجد المتهمين الهاربين من ذوي الرتب العليا. ولذلك نحث المجلس على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تعاون جميع الدول على اعتقال وتسليم أولئك المطلوبين لمحاكمتهم. وينبغي للدول التي لا تقوم بذلك أن تكون مسؤولة أمام المجلس.

وترحب رواندا بمبادرة المدعي العام لمحكمة رواندا بخصوص إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية، وبصورة رئيسية

إلى رواندا. وقد أحرزت حكومة رواندا والمدعي العام تقدما كبيرا فيما يتعلق بإحالة القضايا. وحكومة رواندا ملتزمة بمواصلة هذه الاستعدادات. فعلى سبيل المثال، سُن القانون الأساسي رقم ١١/٢٠٠٧ لتنظيم المسائل القانونية ذات الصلة بالقضايا المحالة إلى رواندا.

وتم وضع ترتيبات أخرى بهدف ضمان استيفاء جميع المتطلبات المنصوص عليها في المادة ١١ مكررا. وفضلا عن مرفق السجن الحديث الذي شيد على بعد ١٠٠ كيلومتر من العاصمة كيغالي، هناك معتقل حديث آخر تم الانتهاء من بنائه في العاصمة لاستقبال المحتجزين الذين سيمثلون أمام المحكمة. وبالتالي، فإن طلبات الإحالة الخمسة ما زالت في انتظار البت أمام دوائر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويسعدنا أن شراكتنا مع مكتب الإدعاء قد مكنتنا من إحراز تقدم كبير في كل هذه المجالات.

إن حكومة رواندا تتمسك بشدة بموقفها، القائم على أنه يجب أن تحال القضايا المعلقة، بأكبر قدر ممكن، إلى المحاكم الرواندية الوطنية لإجراء المحاكمات. ويستند هذا الموقف إلى الأسباب التالية: أولا، ينبغي أن تتم العدالة داخل الأراضي التي ارتكبت فيها الجرائم. ثانيا، إن محاكمة القضايا في رواندا تعتبر أكثر كفاءة وفعالية، لأن معظم الأدلة والشهود موجودين في رواندا. ثالثا، على أساس المساواة في السيادة، وتعاون رواندا مع المحكمة، التي هي مؤسسة دولية قضائية، ينبغي ألاّ تحاكم هذه القضايا وفق نظم وطنية أخرى. رابعا، إن من شأن الإحالات أن تكمل وتعزز سياسات الحكومة الرامية إلى المصالحة، التي هي في صميم ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وينبغي ألاّ يخامرنا شك في استعداد رواندا لتسلم جميع القضايا من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والإشراف على الأحكام التي تصدرها المحكمة. لقد تمت جميع الاستعدادات، بمشاركة من المحكمة وبدعم سخي من شركائنا في التنمية. ومن ثمّ، لقد قمنا بما يلي.

أولا، لقد سنّ قانون لينظم إحالة القضايا من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى المحاكم الرواندية. ويلغي القرار عقوبة الإعدام ويعالج بصورة كافية الجوانب الإجرائية والموضوعية للمحاكمات المحتملة، وكذلك آليات الرصد. كما أنه ينشئ صندوق لتقديم المساعدة القانونية للمتهمين المحليين وآلية لحماية الشهود، ونأمل أن يسهم فيه المجتمع الدولي، كما هو الشأن بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقد أدرجت الحكومة في ميزانيتها لعام ٢٠٠٨ مبلغا محددا من أجل توفير المساعدة القانونية، وذلك سعيا لزيادة قدرات برنامج المساعدة القانونية.

ثانيا، لتحسين إدارة هذا البرنامج والمسائل ذات الصلة بالشهود، أنشئ مكتب يرأسه نائب المدعي العام وذلك لضمان أن يعمل برنامج المساعدة القانونية بالقدرة الكاملة. وهناك نظام لمعالجة المسائل التي تؤثر على الشهود والضحايا، وتتراوح من توفير الأمن لهم إلى إعادة تأهيلهم من الناحية النفسية والاقتصادية.

ثالثا، مع أن قطاع العدالة في البلد قد شهد تطورا هاما، فإن برنامجا شاملا للدعم الفني يجري وضعه للأغراض الأطول أمدا. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا لشركائنا الإنمائيين على دعمهم. كما أننا نقدر مبادرات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مجال الدعم الفني وبناء القدرات. ونرحب بالدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي لجهود بناء القدرات.

إننا نرحب باستمرار اهتمام المجلس بمسألة نقل المدانين لقضاء عقوباتهم في رواندا. إن تنفيذ الأحكام أمر حيوي في إجراءات العدالة الجنائية. ومما يثير قلق حكومة بلدي أن ستة قضايا أخرى لم يحرز تقدم بشأنها في هذا

المجال. ونحث المجلس على اتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة هذا الوضع. ونحث مجلس الأمن، بصفة خاصة، على أن يحدد موعدا نهائيا واضحا لكفالة نقل المدانين إلى رواندا بدون إبطاء بموجب المادة ٢٦ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

إننا ما زلنا ننظر في مسألة تركة محاكم العدالة الدولية بشكل عام، ولكن بشكل أكثر تحديدا فيما يتعلق بأثره على رواندا، ونعتقد أن استراتيجية الإنجاز يجب أن تتضمن نقل جميع وثائق ومواد المحكمة إلى رواندا. ونؤكد على أن هذه السجلات تشكل جزءا من تاريخ بلدنا الحديث وذات أهمية أساسية للمصالحة في بلدنا ولسياساتنا المدنية. وهذا يبطل أية رغبة في الحصول على هذه المحفوظات لمجرد الأبحاث والأغراض المماثلة الأخرى. ولدى اتخاذ القرار بهذا الشأن، نأمل ألا يكون متحيزا ضد رواندا بذريعة وسائلها المادية المحدودة أو على أي أساس آخر. ونعتقد أن من المهم أن تبدأ الأمم المتحدة وحكومة رواندا المشاورات بأسرع وقت ممكن بشأن هذه المسألة الهامة.

وهناك حاجة لمناقشة المسألة المتعلق بإدارة الالتماسات في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وحتى الآن يوجد للمحكمتين هيئة استئناف واحدة. وتدعو الحاجة إلى وجود إدارة أكثر فعالية وكفاءة لإدارة إجراءات الاستئناف. وقد يتعين علينا تقسيم محكمة الاستئناف إلى محكمتين بغية تعزيز الفعالية والكفاءة. إننا نتطلع إلى نظر مجلس الأمن في هذه المسألة.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقديرنا العميق لمجلس الأمن على دعمه المتواصل للمحكمة. كما أننا نود أن نعرب عن تقديرنا للدول الأعضاء على دعمها من خلال مساهماتها المقررة والطوعية. وإذ نبدأ المرحلة الأخيرة، فإننا نحث المجلس على مواصلة الالتزام بكفالة تزويد المحكمة بالموارد الكافية لتتمكن من مواصلة أداء عملها بكفاءة وفعالية. ونود كذلك أن نشكر رئيس المحكمة والمدعية العامة وفريقيهما على عملهم لكفالة تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد جيفريموفيتش (صربيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب برئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي فاوستو بوكار، ورئيسة مكتب المدعي العام، السيدة كارلا دل بونتي. وأود أيضا أن أشكرهما على تقريريهما. وقبل أن أمضي، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه بكل جهود السيدة دل بونتي أثناء أداء مهامها بوصفها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة خلال السنوات الثماني الماضية. إن التزامها وتصميمها على تقديم المتهمين الرئيسيين بالانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني إلى العدالة تستحق التقدير. وأتمنى للسيدة دل بونتي كل النجاح في مهامها الجديدة وفي عملها في المستقبل. وأود أيضا أن أهنئ السيد سيرج براميريز على تعيينه مدعيا عاما جديدة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

إن إنجاز التعاون بنجاح مع المحكمة هو أحد أهداف حكومة صربيا. وأثناء زيارة السيدة دل بونتي الأخيرة إلى بلغراد، كرر كل من الرئيس ورئيس الوزراء لصربيا التأكيد على التزامنا الكامل بوصول التعاون مع المحكمة إلى نتيجة ناجحة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن ذلك يمثل مصلحة عليا لصربيا ولشعبنا.

وإذ نضع في الاعتبار الانتقادات التي عبر عنها اليوم، اسمحوا لي أن أؤكد أنه خلال السنوات السبع الماضية التي تلت تشكيل حكومة ديمقراطية في صربيا، في عام ٢٠٠٠، كان تعاوننا مع المحكمة هاما وفعالا، سواء فيما يتعلق

بعمليات الاعتقال أو بتسليم المتهمين، بالإضافة إلى الأشكال الأخرى من التعاون. إن القبض على المتهمين الصادرة بحقهم لوائح الاتهام وتسليمهم يمثل أمرا أساسيا لعمل المحاكم الجنائية الدولية، واسمحوا لي أن أذكر أن من بين الـ ١٦١ متهما من جانب المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لم يبق سوى أربعة ما زالوا طلقاء ولم يقبض عليهم بعد. وما من شك أن كل من ارتكبوا جرائم حرب وصدرت بحقهم مذكرات اتهام من جانب المحكمة ينبغي أن يمثلوا للمحاكمة. وأعتقد أن الأربعة الذين ما زالوا فارين، زوبليانين، وكراديتش، وميلاديتش، وهاديتش، سوف يعثر عليهم وسيقبض عليهم في المستقبل القريب.

إن حكومة صربيا تبذل قصارى جهدها في هذا المجال، وقد جرى الإقرار بالتقدم المحرز على المستويين السياسي والعملياتي من جانب المدعية العامة في تقييمها الأخير. ويتضمن ذلك التنسيق الأفضل بين مختلف الخدمات والتعاون الوثيق مع مكتب المدعي العام. ويتضمن ذلك تحسين التنسيق بين الخدمات المختلفة والتعاون الوثيق مع مكتب المدعي العام. فقد جاء في الفقرة ٢٤ من المرفق الثاني للتقرير المتضمن في الوثيقة S/2007/663 ”أحرز تقدم في تحسين التنسيق بين مختلف الخدمات لتعقب ... الفارين“، وعلى المستوى السياسي، فإن مجلس الأمن الوطني قد عزز ”التنسيق بين الخدمات المعنية بالتعاون مع المحكمة“، وعلى مستوى العمليات، فإن ”فريق العمل، المشكل من مختلف الخدمات، يعقد اجتماعات منتظمة وأصبح أكثر فعالية في الآونة الأخيرة“، ومنذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر، فإن ”ممثلا رفيع المستوى من مكتب المدعي العام يحضر الاجتماعات التي يعقدها فريق العمل مرة كل أسبوعين، وبالتالي أصبح مكتب المدعي العام مرتبطا بشكل وثيق بالجهود الحالية لسلطات صربيا الرامية إلى العثور على أماكن الفارين الباقين واعتقالهم“.

وجدير بالذكر أيضا، أن حكومة صربيا قد وعدت بمنح مكافآت لكل من يقدم معلومات تؤدي إلى القبض على الفارين من المحكمة وأن برلمان صربيا سن قانونا مدد به ولاية المدعي العام لجرائم الحرب، بما في ذلك السلطة القضائية على كل من يشجع أو يساعد مرتكبي جرائم الحرب الفارين.

واسمحوا لي أن أشير إلى جوانب أخرى من التعاون التي لا تقل أهمية، ومع ذلك ربما يجري تجاهلها أحيانا، وأعني الوصول إلى الشهود، واستصدار الوثائق والوصول إلى أرشيف المحفوظات والتعاون الإقليمي الفعال. وقد تلقت صربيا حتى الآن ما يزيد على ١ ٦٠٠ طلب للمساعدة من مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأكثر من ١ ٠٠٠ طلب مقدم من ممثلي الدفاع. وباستجابتها لمختلف الطلبات المقدمة، زودت صربيا المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بمئات آلاف الصفحات من وثائق الدولة السرية والحساسة. وتنازلت صربيا حتى الآن عن التزام أكثر من ٥٠٠ مسؤول في الجيش والشرطة والحكومة بالمحافظة على أسرار الدولة الرسمية والعسكرية.

وقررت حكومة صربيا السماح لمكتب المدعي العام للمحكمة بالوصول بوجه عام إلى محفوظات صربيا. ونتج عن ذلك، تزويده بآلاف الوثائق الإضافية. وفي الوقت نفسه، زادت الاستجابات لطلبات المساعدة المقدمة من المدعي العام بشكل ملحوظ.

وتؤيد صربيا استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة المحددة في القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وأحد الشروط الأساسية لنجاح الاستراتيجية، في اعتقادنا، هو قدرة المحاكم الوطنية على محاكمة القضايا التي تحيلها إليها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولهذا الغرض شكلت دائرة

جرائم الحرب في المحكمة المحلية لبلغراد في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، كما أنشئ مكتب المدعي العام، وكلاهما مفوضان خصيصا للتعامل مع مثل تلك القضايا.

إن محكمة بلغراد المحلية ومكتب المدعي العام لجرائم الحرب مجهزان بشكل ملائم لمحاكمة القضايا وفقا للمعايير القانونية. ولتسهيل التعاون تم توقيع اتفاق، في تموز/يوليه ٢٠٠٦، بشأن وصول مكتب المدعي العام إلى قاعدة البيانات الإلكترونية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

إن التحقيقات مع مرتكبي أخطر الجرائم في التاريخ الحديث وتقديمهم للعدالة هو الواجب الأخلاقي والسياسي المشترك لجميع البلدان المتأثرة بالصراعات الأخيرة في المنطقة. ولذلك، فإن التعاون الإقليمي في الميدان بين المؤسسات القضائية لتلك البلدان يكتسي أهمية أساسية.

وترحب صربيا بالاتفاق بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي تمكن بعثات المنظمة في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، والجبل الأسود وصربيا من رصد محاكمة جرائم الحرب في المحاكم الوطنية لتلك البلدان. وهي تعرب عن امتنانها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجلس أوروبا والمؤسسات والدول الأخرى التي قدمت المساعدة لتنسيق التشريع الجنائي الوطني وفقا لمعايير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولتدريب المدعين والقضاة لجرائم الحرب.

إن صربيا تتعاون على نحو متسق وبأقصى ما تستطيع مع المحكمة الجنائية الدولية. وهذا هو التزامنا الدولي الذي يؤكد احترامنا الكامل للمعايير الدولية المتعلقة بالمسؤولية الفردية للأشخاص الذين ارتكبوا جرائم حرب وانتهاكات أخرى للقانون الإنساني الدولي. ونحن أيضا عاقدون العزم على أن نطوي صفحة تركة حكم ميلوسيفيتش، ونتعهد بدعم حياة السلام والأمن للجيل الحالي والأجيال القادمة لشعبنا. وهذا هو إسهامنا في عملية المصالحة في إقليم يوغوسلافيا السابقة.

السيد ملادينيو (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب برئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي بوكار والقاضي بايرون، وكذلك بالمدعيين العامين للمحكمتين، السيدة دل بونتي، والسيد جالو. وقد استمعنا باهتمام لعروضهم، وأحطنا علما بتقاريرهم إلى المجلس، وهي تعكس استمرار التزام كل من المحكمتين بتنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بها.

وقبل أن أبدي بعض الملاحظات على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بصفة خاصة، أود أن أعبر عن تقديرنا العميق للمدعية العامة المنتهية ولايتها لتلك المحكمة، السيدة كارلا دل بونتي، التي أدت ولايتها خلال السنوات الأربع الماضية بشجاعة وثبات. ونرحب كذلك بتعيين السيد سيرج براميرتز مدعيا عاما جديدا ونتمنى له كل النجاح في عمله.

وإذ تقترب المحكمة من إنجاز ولايتها، يسعدنا أن نلاحظ أن جهودا بذلت لوضع آليات للأعمال المتبقية، والتي ستكفل استمرار الوظائف الأساسية للمحكمة بعد انتهاء المحاكمات وإجراءات الاستئناف. ونحن نؤيد هذه المبادرة. فهي من نواح عديدة، ستكون أساسية لتركة المحكمة على المدى الطويل.

إننا نعتقد أن من المهم أن تترسخ تلك التركة في بلدان المنطقة حيث لها أكبر الأثر. ومن الأمور التي تستحق الاهتمام هي بالتأكيد محفوظات المحكمة. وقد أشير بحق إلى أن أهمية المحفوظات تتجاوز الإجراءات القضائية وتبرز

مسائل أوسع نطاقا فيما يتعلق بتركتها. وينبغي التصدي بشكل ملائم لمكان وجودها الفعلي ولإدارتها. وينبغي لكل مبادرة بشأن مكانها في المستقبل أن يأخذ في الاعتبار مصالح جميع الجهات ذات المصلحة في المنطقة.

وأود أن أسلط الضوء على مسألة أخرى في هذا السياق وهي قضاء العقوبات. ونحن نرى أن الظروف قد تغيرت منذ تأسيس المحكمة، وبالتالي أصبح قضاء العقوبات في المنطقة مبررا. ونود أن نحث أعضاء المجلس على أخذ هذا الجانب في الاعتبار حينما يجري التداول بشأن الترتيبات المستقبلية.

وربما يكون الأمر الأهم بالنسبة لتركة المحكمة هو تأمين احتضانها من جانب البلدان التي كانت خاضعة لسلطتها القضائية. والمشاركة النشطة من جانب الأجهزة القضائية الوطنية في محاكمات جرائم الحرب من الممكن أن تكون وسيلة فعالة لهذا الغرض. ولذا نود أن نحث المحكمة والمجلس على توجيه اهتمام أكبر للدور الذي يمكن أن تؤديه النظم القانونية الوطنية في المنطقة في الاضطلاع بالوظائف المتبقية للمحكمة.

وقد أظهر الجهاز القضائي في كرواتيا نضوجه من خلال محاكمة أكثر القضايا حساسية بحرية ونزاهة. وكنتيجة لذلك، أبدت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ثقتها من خلال إحالة واحدة من قضاياها إلى محكمة كرواتيا. وفي إطار استراتيجية الخروج للمحكمة، فإن كرواتيا على استعداد لأن تحال إليها جميع القضايا المتبقية التي تشمل رعايا من كرواتيا.

ولكن، لا يمكن أن نتحدث حقيقة عن إنجاز الولاية طالما أن المسؤولين الرئيسيين ما زالوا طلقاء. وعلى رادوفان كراديتش، وراتكو ميلاديتش، وغوران هاديتش أن يواجهوا التهم الموجهة لهم أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وبدون محاكمتهم تظل ولاية المحكمة غير ناجزة وتركتها غير كاملة. ويجب ألا يسمح لهم أن يعمروا أكثر من المحكمة.

وما فتئنا نؤمن أن العدالة شرط أساسي للسلام. وكأحد أقوى المدافعين عن إنشاء المحكمة، نستطيع أن نسجل، مع الارتياح، أن المحكمة في العديد من الحالات كانت أداة للعدالة، ومؤكدة للقيم الإنسانية. والعدالة تبدأ بتأسيس المساءلة الجنائية الفردية. وجميع الجرائم في آخر المطاف جرائم فردية.

إن العقوبة العادلة تمثل رادعا قويا. واسمحوا لي أن أقتبس من بيان رئيس وزراء كرواتيا، السيد إيفو سانادر، حينما شارك مؤخرا في دورة الجمعية العامة بشأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حيث قال:

> ”إن العقوبة العادلة توفر قدرا من الاحترام للضحايا. ... والعقوبة العادلة أيضا تخدم الحقيقة وتفتح الطرق للسلام الدائم، وللأمن والمصالحة“. (A/62/PV.25).

ولكن الحكم الصادر مؤخرا من المحكمة في قضية ”الثلاثة من فوكوفار“، والتي شملت ميلي مركتشيك وآخرون، أثارت ردود فعل قوية في كرواتيا وخارجها، وبصورة أشد لدى أسر الضحايا ورابطاتهم. وقد حكمت المحكمة على ميلي مركتشيك وفيسلين سليفانشانين، وكلاهما ضابطان في جيش الشعب اليوغوسلافي في حينه، بالسجن ٢٠ عاما وبالسجن خمسة أعوام على التوالي. وقد أُدينا بالمساعدة على التعذيب والتحريض عليه وبقتل ما يقرب من ٢٠٠ من المدنيين في مدينة فوكوفار الكرواتية في عام ١٩٩١. والمتهم الثالث، ميروسلاف راديتش، حكم عليه بالبراءة. والموقع المسمى أوفكارا هو أحد أكبر مقابر الحرب في أوروبا في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب. ويعتقد أن

أكثر من ٢٦٠ شخص تم دفنهم هناك، ومن بينهم المرضى الذين اقتيدوا من مستشفى فوكوفار، وقد جرى التعرف على ١٩٤ منهم. ومن المفارقات أن المنفذين المباشرين للجرائم المرتكبة في أوفكارا والذين تمت محاكمتهم أمام محكمة بلغراد لجرائم الحرب بتهمة ارتكاب جرائم حرب قد تلقوا أحكاما أقسى بكثير من تلك التي صدرت بحق قادهم في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

إننا نعتقد أن مسؤوليتنا المشتركة تحتم علينا ألا نترك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية تفلت من العقاب. ونلاحظ بقلق أنه لم يقدم استئناف بعد فيما يتعلق ببراءة راديتش. ونأمل أن يقيم حكم الاستئناف في قضية فوكوفار العدالة بشكل يمكن أن يصمد أمام اختبار الزمن.

إن مجلس الأمن، بإنشائه المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد وضع معلما بارزا في الطريق نحو محاربة الإفلات من العقاب ونحو حماية القانون الإنساني الدولي وسيادة القانون بشكل عام. لقد كانت كرواتيا دائما تؤيد بقوة المبادئ والأهداف التي تجسّدها هاتان المحكمتان وستظل تعمل على الترويج لها من موقعها الجديد كعضو منتخب في مجلس الأمن .

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للقاضي بوكار للرد على التعليقات والأسئلة.

القاضي بوكار (تكلم بالانكليزية): أبدا بتقديم الشكر لكل أعضاء المجلس على ما أبدوه من تأييد وتقدير للعمل الذي أنجز حتى الآن لضمان الالتزام بالمواعيد الزمنية التي حددها المحكمة ومجلس الأمن في وقت مبكر منذ ٢٠٠٠-٢٠٠١ لإتمام العمل.

إن التزام مجلس الأمن بدعم المحكمة حتى تنجز عملها بالكامل يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لنا. وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد برهنت المحكمة على عزمها تسريع عملها قدر المستطاع وسنواصل استكشاف كافة السبل المتاحة ونتخذ كل التدابير الممكنة لاستغلال مواردنا استغلالا كاملا في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، أود أن أتطرق إلى أمر طلبتم مني، سيدي الرئيس، أن ألقي الضوء عليه. إننا نواجه وضعا في الشهر القادم يتمثل في أننا لا نستطيع أن نشرع في محاكمة جديدة إلا إذا توفر القضاة المطلوبون للبدء فيها. ويعود هذا إلى أن القضاة المخصصين الذين لدينا الآن يتعين عليم البقاء حتى نهاية المحاكمات وتحرير أحكامهم.

ليس بمقدوري أن أطلب من الأمين العام تعيين قاض مخصص جديد قبل أن تنتهي فترة القضاة الحاليين. وإنني لا أستطيع أن أكلف أحد القضاة المخصصين بالنظر في هذه القضية نظرا لأن فترة ولايتهم التي مدها ثلاث سنوات غير قابلة للتمديد ستنتهي بعد فترة تتراوح بين أربعة وستة شهور من الآن. لذلك لا يسعني إلا الانتظار إلى حين النطق بالأحكام قبل تعيين قضاة مخصصين جدد.

لهذا أقترح على مجلس الأمن السماح للمحكمة بأن تأذن بتعيين قضاة مخصصين إضافيين على أساس مؤقت بحيث يتسنى لنا البدء في محاكمة جديدة. وهكذا يمكنهم أن يعملوا على الأقل إلى حين النطق بالحكم. وسنعمل على الالتزام بالعدد المحدد من القضاة بعد بضعة أشهر حين يتم النطق بالحكم الذي يتوجب تدوينه. هو إذن إجراء مؤقت نتجاوز به نصاب الـ ١٢ قاضيا مخصصا حتى نتمكن من بدء محاكمة جديدة. وسيكون هذا ممكنا لأن قاعة المحكمة ستكون تحت تصرفنا إذ لا حاجة لقاعة في مرحلة صياغة الحكم .

وأود أن أذكّر بأن هناك سابقة في هذا المجال. ففي عام ٢٠٠٥ تم تعيين قاض دائم منتخب حديثا قبل شهرين من الموعد المحدد، وبذلك كان لدينا قاض إضافي دائم لمدة

شهرين حتى نتمكن من بدء محاكمة جديدة في الموعد المناسب. كذلك سيساعد هذا النهج على التعجيل بإنهاء المحاكمات وبالالتزام بشكل أدق بالمواعيد النهائية لاستراتيجية الإنجاز. آمل أن يكون حديثي هذا قد ألقى الضوء على هذه النقطة.

في الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري لكل الملاحظات التي تفضل بها أعضاء المجلس بشأن بناء قدرات الأنظمة القانونية الوطنية وهي الأنشطة التي قامت بها المحكمة في الأعوام القليلة السابقة في محاولة لإقامة شراكة مع المحاكم المحلية والعمل معها بشكل أوثق. وفي رأينا أن التركة الحقيقية للمحكمة ستكون، من جهة، ما قامت به من تقويم للقانون الإنساني الدولي من حيث المسؤولية الفردية والالتزام بها، ومن الجهة الأخرى، في استمرار المحاكم الوطنية بعد أن تكون المحكمة قد أغلقت أبوابها. ومن أجل هذا من المهم إقامة هذه الشراكة بحيث نحقق ذلك في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للقاضي بايرون ليجيب على التعليقات والأسئلة.

القاضي بايرون (تكلم بالانكليزية): أود أن أقول، من وجهة نظر شخصية، إننا وجدنا مصدرا للإلهام في البيانات العميقة التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن عن معرفة جيدة بالموضوع. وباسم المحكمة أقول إننا جميعا نشعر بالامتنان لعبارات التقدير التي قيلت بشأن العمل الذي قمنا به ولكلمات التأييد المستمر. وأرجو أن أؤكد لكم أنني سأنقل لموظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الملاحظات المشجعة والإطراء الذي عبر عنه بعضكم. وإنني لعلى ثقة بأن ذلك سيزيد من إخلاصهم في عملهم بغية تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

وفي هذا السياق، لا بد لي من أن أضيف كلمة شكر خاصة لممثل جمهورية رواندا لما أعرب عنه من تقدير حكومته للعمل الذي نقوم به. وأود هنا أن أؤكد، نيابة عن المحكمة، أن جمهورية رواندا قد تعاونت بالفعل مع عمل المحكمة.

لقد أخذنا علما بالهموم والاقتراحات التي عبرتم عنها. أما بشأن تركة المحكمة، فإننا منخرطون حاليا بنشاط في مناقشات داخلية وكذلك في حوار مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، كما سنشترك في النقاش المزمع إجراؤه غدا مع فريق العمل المعني بهذا الأمر.

وأخيرا، أرجو أن أؤكد لكم التزام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ببذل أقصى جهدها لتنفيذ مهمتها المتعلقة باستراتيجية الإنجاز، وبالعمل بكل الكفاءة والفعالية لمواجهة هذا التحدي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمدعية العامة دل بونتي.

السيدة دل بونتي (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أشكركم سيدي جزيل الشكر على عبارات التقدير. وأنا ممتنة لكم على ذلك.

أود أن أخبر المجلس بأن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أنشئت لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة خلال الصراع في يوغوسلافيا السابقة. وأهم أولئك هما كاراديتش وملاديتش. والمجلس إذا بإمكانه أن يختار ويتحمل المسؤولية إزاء ما إذا كان يريد من المحكمة أن تفي بالولاية التي أناطها بها أم لا. وهذا القرار سوف يضطر المجلس إلى أن يواجهه قريبا وقريبا جدا. ومن المستحيل تصور أن يحاكم كراديتش وملاديتش في بلغراد. هذا أمر لا يمكن تصوره على الإطلاق. فهما يعتبران بطلين. والمحكمة لديها ولاية دقيقة. ويجب أن تكون المحكمة قادرة على الوفاء بتلك الولاية، ولكن على المجلس أن يقرر ما إذا كان كاراديتش وملاديتش سيواجهان العدالة الدولية.

في ما يتعلق بالسؤال عن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وعلاقتها مع الشخص الذي وجهنا إليه الاتهام وهو هاراديناي، لا بد لي من أن أقول للمجلس إننا أغلقنا قضية الادعاء العام دون أن نتمكن من الحصول في المحكمة على شهادة اثنين أو ثلاثة شهود هم في غاية الأهمية. هاراديناي لا يزال قيد الاحتجاز رغم أنه طلب إطلاق سراحه خلال عيد الميلاد. ولدينا للأسف بعض المتهمين الذين أطلق سراحهم لفترة عيد الميلاد – وهذه خاصة أخرى غير موجودة في نظامنا الوطني – ولكن لحسن الطالع ليس بالإمكان إطلاق سراح هاراديناي لفترة مؤقتة. فلقد قرر قضاة المحكمة أن من الخطورة الكبيرة بمكان إطلاق سراحه مؤقتا حيث أن ذلك سيترك أثرا كبيرا على الشهود.

لا يسعني أن أوفر تفاصيل للمجلس لأن التحقيق جار. لقد أبلغنا الموظف القانوني التابع للأمين العام بمعلومات موجزة عن ذلك – موجزة جدا لأن التحقيق جار – وبالامكان، عندما ينتهي التحقيق في الوقت المناسب، إبلاغ المجلس إذا اقتضى الأمر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في بند جدول أعماله.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم، نيابة عن مجلس الأمن، بالشكر إلى القاضي بوكار والقاضي بيرون والمدعية العامة دل بونتي والمدعي العام جالو على الوقت الذي صرفوه في تقديم إحاطات إعلامية إلى المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.